الأمم المتحدة

S/PV.4277

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٧٧**

االثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بن مصطفى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ستوفر

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

01-24816 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالتين من ممثلي السويد ويوغوسلافيا يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها، أقترح - بموافقة المجلس - دعوة هذين الممثلَين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، قد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد شوري (السويد) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد جان ماري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا لعدم وجود اعتراض، قد تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي أعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن آخر المستجدات في تطورات الحالة في كوسوفو منذ تقديم إحاطتنا الإعلامية الأخيرة في منتصف شهر كانون الثاني/يناير.

لقد وضع الممثل الخاص للأمين العام السيد هيكراب أربع أولويات للمرحلة التالية من عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهذه الأولويات تشمل: أولا، وضع إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت في كوسوفو، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات على نطاق الإقليم كله؛ ثانيا، استكمال وضع نظام فعال لإنفاذ القانون وللقضاء؛ ثالثا، إقامة حوار منتظم مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفتح مكتب في بلغراد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ رابعا، حسم مسائل الملكية القانونية بغية إقامة إدارة عامة محلية مسؤولة وخاضعة للمساءلة، وتيسير عملية إعادة الإعمار الاقتصادي. وسأبيِّن بإيجاز التقدم المحرز في كل أولوية من هذه الأولويات قبل أن أتطرق إلى المسائل الأكثر عمومية.

بالنسبة للأولوية الأولى التي تتمثل في وضع إطار قانوني لكوسوفو، تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حاليا بممارسة مكثفة لوضع المبادئ الأساسية التي ستشكل الأساس للمناقشات المستقبلية حول وضع الإطار القانوني للحكم الذاتي المؤقت. وبمجرد استكمال هذه العملية في الأسابيع المقبلة، ستبدأ بعثة الأمم المتحدة إجراء

مشاورات وثيقة مع كل من الأطراف المحلية التي تتحدث معها ومع المجتمع الدولي. وسيقتضي الأمر إجراء تمحيص دقيق للآليات التي ستتم من خلالها في نهاية المطاف عملية نقل السلطات إلى حكومة ذاتية مؤقتة إذا ما أريد أن تتم هذه العملية بشكل كفؤ وفعال. وسيتولى الممثل الخاص للأمين العام اتخاذ القرار النهائي بشأن تحديد السلطات والاختصاصات في هذا الخصوص.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي العنصر الأساسي لبناء المؤسسات في البعثة، تقدر أن الأمر سيستغرق ثمانية أشهر للإعداد لانتخابات على مستوى الإقليم. ويمكن أن يبدأ جانب كبير من الترتيبات الأولية للانتخابات قبل الانتهاء من وضع الإطار القانوني. ومع ذلك، ينبغي إتمام القرارات المتعلقة بالعناصر الرئيسية لهذا الإطار قبل شهر نيسان/أبريل إذا ما كان للانتخابات أن تجري هذا العام. وقد أحرز تقدم بالفعل في تسجيل المقيمين في كوسوفو، وكان هذا العمل ضروريا من أجل تحديث قوائم الناخبين التي سنحتاج إليها في الانتخابات العامة.

وفي غضون ذلك، بدأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إعادة تنظيم الهيكل الإداري المؤقت المشترك ليأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات البلدية، التي توفر مقياسا لمستوى التأييد الذي تتمتع به الأحزاب السياسية في كوسوفو، وللإعداد لانتقال سلس إلى هيكل محلي للإدارة في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، حددت بعثة الإدارة المؤقتة بعض المجالات، بما في ذلك إنفاذ القانون والنظام القضائي، حيث يتعين أن تحتفظ البعثة بالسلطات. ويتم تشجيع الإدارات على تولي مسؤولية الجوانب المتعلقة بالميزانية لأنشطتها. وهذه مسألة أساسية بالفعل، حيث أن ميزانية كوسوفو الموحدة ينبغي أن تعتمد بصورة متزايدة على الأحوال المولدة داخليا.

وقد استمر العمل بشأن تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية. وأحرز مزيد من التقدم في إنشاء المجالس البلدية. وقد انتهت ١٨ من مجموع ٣٠ بلدية في كوسوفو حتى الآن وتعيين رؤسائها التنفيذيين، بينما استكملت سبع منها تشكيل مجالس إدارتها.

أما الأولوية الثانية فتتمثل في تطوير هيئة إنفاذ القانون والنظام القضائي. ولا يزال استتباب النظام والقانون من الأولويات المتقدمة لبعثة الإدارة المؤقتة. وبغية تعزيز سيادة القانون، تجري دراسة إنشاء هيكل تنسيقي موحد للقضاء والشرطة والإدارة المدنية. ويستمر العمل في الوقت الحاضر من أجل تحسين نوعية النظام القضائي في كوسوفو. ونتيجة عن الحاجة الملحة لإنشاء نظام قضائي، عندما بدأت بعثة الإدارة الانتقالية مهمتها، تم تعيين أكثر من ٤٠٠ من القضاة والمدعين المحليين. ويتم الآن تقييم أدائهم، بينما تم إنشاء آليات لفحص المرشحين المحتملين. وهذه مهمة تتسم بالحساسية، وتعتقد البعثة أن ظهور نتائج سياسية سلبية، وأيضا مقاومة محلية، أمر ممكن الحدوث.

ولدى بعثة الإدارة الانتقالية الآن ١٢ قاضيا دوليا، و ٥ مدعين دوليين مسؤولين عن التعامل مع أكثر القضايا حساسية والمتعلقة بالحرب والجرائم العرقية والجريمة المنظمة. ومن بين المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق أولئك الأفراد الدوليين ضمان احترام حقوق الإنسان وعدم إقحام التحيز العرقي في القضايا. ولكن ذلك قد يؤدي أحيانا إلى توتر علاقة العمل بين القضاة والمدعين الدوليين والمحليين، وقد ينظر إليه على أنه افتقار إلى الثقة في أفراد الهيئة القضائية المحلية. ولذا، يجب على البعثة أن توازن بين الحاجة إلى عدالة فعالة وغير متحيزة، يعززها وجود الموظفين الدوليين، وبين أهمية إعادة تأهيل الهيئة القضائية في كوسوفو.

وفيمـا يتعلـق بالشـرطة، فقـد أنشـأت بعثـة الإدارة الانتقالية وحدة استخبارات الجريمة المنظمة التابعة للشرطة. وبلغ عدد الخريجين مـن مدرسـة شـرطة كوسـوفو ٣ ١٣٨ طالبا حتى الآن. وينتقل التركيز في النواحي التدريبية الآن من التدريب الأساسي إلى التدريب الإشرافي.

والأولويـة الثالثـة تطويـر العلاقـات مـع جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة وفتـح مكتـب للبعثـة في بلغـراد. إن التغـيرات الديمقراطيـة الـتي تشـهدها كـل مـن جمهوريـة يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا قد أتاحت الفرصة لعلاقة بناءة ومفيدة مع بلغراد. وقد اتفق من حيث المبدأ علـى إنشـاء مكتب للبعثة في بلغراد.

والمفاوضـات مسـتمرة مـع ممثلـي الحكومـة اليوغوسـلافية بشـأن المحتجزيـن والأشـخاص المفقوديـن مـن كوسوفو. وتتركز المفاوضات على تبادل المعلومات الكاملة والدقيقـة فيمـا يتعلـق بـالمحتجزين والإفـراج عـن الحـالات الإنسانية وتفاصيل قانون العفو المقترح. وقد طلبت البعثة أن يمد نطاق قانون العفو فيشمل كل ألبان كوسوفو المحتجزين. وأما الذين لا يشملهم قانون العفو، فينبغي النظر في الإفراج عنهم بموجب الآليات الأخرى المتاحة للسلطات الصربيـة، كأن يصدر بشأنهم مرسوم رئاسي. وقد اقترحت البعثة أيضا أن يتم تسليم أي محتجزين آخرين من ألبان كوسوفو للبعثة لمراجعة حالاتهم قضائيا.

وتتعلق الأولوية الرابعة بمسائل الملكية والإدارة العامة وإعـادة البنـاء الاقتصـادي - وهـو الأسـاس الاجتمـاعي - الاقتصـادي لتنميـة كوسـوفو. ويسـتمر العمـل في كـل مـن القطاعين العام والخاص للاقتصاد في كوسوفو. وتمول نسبة ٦٨ في المائة من الميزانية الموحدة لكوسوفو الآن من مـوارد محلية، بينما تأتي نسبة ٣٢ في المائة من إسهامات المـانحين. ويمكـن مقارنـة هـذه الأرقـام بأرقـام عـام ٢٠٠٠، الـتي تبـين المناصفة التامة بين الموارد المحلية وإسهامات المانحين. وتعمل البعثة على تحسين التنظيم الاقتصادي لكوسوفو والحد مـن عزلـة اقتصادهـا عـن اقتصـادات جاراتها، إلى جـانب تشـجيع الاستثمار الأجنبي المباشـر في كوسـوفو. ويسـتمر العمـل في الخطط التي تهدف إلى استعادة نشاط مجمع تريبكا الصناعي. وتشـمل الموضوعـات المتعلقـة بالسياسـات قيـد النظـر، العمـل على كسـب دعـم المجتمـع الـدولي، ووضـع هيكـل لمشـاركة المقيمـين في كوسـوفو في المـداولات، ووضـع اسـتراتيجية لإشـراك جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة في العمليـة. وثمـة عناصر أخرى يتم النظر فيها، ومنها التعامل مع الموضوعات المتعلقة بالإدارة المؤقتة، والملكية ومطالبات الديون، وإصلاح الأضرار البيئية وإعادة الهيكلة وإعادة تدريب العمال، ووضع القوانين المناسبة للتعدين.

(تكلم بالفرنسية)

أنتقـل الآن إلى المسـائل الأكـثر عموميـة، وفي المقـام الأول تلـك المتعلقـة بالمسـائل الأمنيـة. فقـد كـانت هنـاك مظاهرات في الآونة الأخيرة في جنوب متروفيتشا، أدت إليها وفـاة شـاب مـن ألبـان كوسـوفو قتـل في هجـوم بقنبلـة يـوم ٢٩ كـانون الثـاني/ينـاير. وقـد أصبحـت المظـاهرات بـؤرة للاحتجاج يريد بها ألبان كوسوفو أن يظهروا أنهم لا يثقـون بقوة كوسوفو وقدرتها على توفير الأمن المطلوب لهم. وقد بـدا أن هـذه الاحتجاجـات مدبـرة إلى حـد مـا، لأن بعـض المتظاهرين كانت لديهم أقنعة واقية من الغازات، كما كانت جيدة التنظيم في مجموعات صغيرة تخضع لسيطرة محلية. وقد أثبتـت دائـرة شـرطة كوسـوفو الفـائدة منـها، وبيَّنـت فاعليتـها المتزايدة مـن خـلال ضمـان أن تكـون التجمعـات الأخـرى في جنوب متروفيتشا سلمية. ولم يكـن للاحتجاجـات سـوى رد فعل محدود من جانب صرب كوسوفو. ومـع ذلـك، فقـد حـددت تقـارير بوجـود تهديـدات ضـد الأقليـة مـن ألبـان كوسوفو في شمال متروفيتشا؛ وتشير التقارير إلى أن مـترلا قد

أحرق وأن الشقق المهجورة قد احتلت. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لا يزال هناك حوالي ٢٣ من الأسر الألبانية في كوسوفو على الجانب الشمالي من المدينة.

وردا على ذلك، قام الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة كوسوفو بزيارة متروفيتشا وأجريا مناقشات مع كل القيادتين المحليتين الألبانية والصربية. وتم توقيع بيان مشترك من قبل كل من الممثل الخاص، وقائد قوة كوسوفو، والمجلس البلدي لمتروفيتشا والممثلين السياسيين المحليين.

ويدعو هذا الإعلان إلى تعزيز الأمن وتوسيع نطاق منطقة الثقة، مما يكفل حرية الحركة للسكان. ويدعو الإعلان أيضا إلى عودة المشردين، وإنشاء هياكل سياسية فعالة. وقد بدأ العمل لتحقيق هذه الأهداف. إلا أن ممثلين عن كل الفصائل الصربية المحلية قد وقَّعوا على بيان بعدم الموافقة على الإعلان المشترك، محتجين بأن الخطة تستبعد صرب كوسوفو وأن منطقة الثقة لا تشمل سوى شمال متروفيتشا. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو جهودها للحصول على تأييد صرب كوسوفو للخطة، بحيث تحصل الخطة على التأييد من جميع الطوائف.

وثمة شاغل أمني آخر يتعلق بالتوتر الجاري في وادي بريسيفو وفي صربيا الجنوبية. كما يتمثل في زيادة الاشتباكات، وإقامة حواجز غير مشروعة للتفتيش وأنشطة للتدريب في منطقة السلامة البرية المحيطة بكوسوفو. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو اتخاذ إجراءات ضد من يعرفون بدعمهم للمقاتلين المنحدرين من أصل ألباني من أشخاص وأنشطة داخل كوسوفو، وضد من يستخدمون المنطقة الآمنة كمنطلق لشن عملياتهم. وتعمل بعثة الأمم المتحدة مع قوة كوسوفو على تنفيذ تدابير فعالة في مناطق مختارة على طول الحدود الإدارية في الجانب الكوسوفي بحيث يمكن التحكم بطريقة أكثر فعالية في تحركات الأفراد الذين يحاولون دعم المقاتلين المنحدرين من أصل ألباني. وتحتجز قوة كوسوفو ما يزيد عن مائة من المشتبه فيهم من المقاتلين الألبان.

والمناقشات مستمرة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومع زعماء الصرب والمنحدرين من أصل ألباني بغية اتخاذ تدابير فعالة لوقف تشريد السكان وتشجيع العائدين إلى منطقة بريسيفو. وقد أرسل إلى المنطقة فريق مشترك بين الوكالات يضم ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لإجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية الأساسية في منطقة وادي بريسيفو. ويمكن لهذه الجهود، إلى جانب الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن مجموعة تدابير بناء الثقة التي وضعتها حكومة بلغراد، أن تساعد جميعا على تحقيق الاستقرار للحالة وتفادي أي أثر سلبي على السكان الصرب في كوسوفو.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المشاكل المتعلقة بمعاملة طوائف الأقليات في كوسوفو. ويبدو أن هناك زيادة في الأعمال الهجومية التي تستهدف صرب كوسوفو وممتلكاهم في بريزرين ومتروفيتشا وغيبالين وبريشتينا. وما زالت الضغوط التي تمارس على صرب كوسوفو لبيع ممتلكاهم شديدة، لا سيما في البلديات التي يختلط فيها الصرب مع غيرهم من السكان، مثل كوسوفو بوليي في منطقة بريشتينا. وقد بدأ الحوار مع طائفة عريضة من زعماء يوغوسلافيا الاتحادية والزعماء السياسيين للطائفتين الصربية والألبانية في كوسوفو بشأن الإطار المتصور لعودة الصرب إلى كوسوفو. وتعد إدارة التعمير في البعثة تقييما أيضا للتدمير الذي لحق بالمنازل والمباني العامة في

٢٤ موقعا حددت لاحتمالات عودة صرب كوسوفو، انتظارا لتحديد التمويل الضروري لإجراء الإصلاحات اللازمة لهذه المباني. ويجري استعراض جهود مماثلة لعودة أعضاء الطوائف الأخرى إلى كوسوفو.

وفي مجال الإدارة المدنية، ما زالت الحالة التي يواجهها المدرسون الصرب صعبة في أعقاب أعمال الترويع التي مورست شمال متروفيتشا، وستريتشي وليبوسفتش. وقد عرضت على المدرسين الصرب في كوسوفو وموظفي الدعم العاملين في المدارس من الصرب نفس الشروط التعاقدية المعروضة على المدرسين وموظفي الدعم العاملين في المدارس من ألبان كوسوفو. ولكن، نتيجة عن الضغوط التي مورست عليهم من مجتمعاتهم المحلية ومن التربويين الصربيين، طلبوا الحصول على عقود مختلفة مؤقتا.

وبالنسبة لمجال أكثر عمومية وهو النشاط الاقتصادي في كوسوفو، فبالرغم من الجهود المستمرة للنهوض بالانتعاش الاقتصادي، فإن نسبة البطالة ما زالت شديدة الارتفاع في كوسوفو. وقد وضعت برامج للمساعدة الاجتماعية لأشد الفئات احتياجا من العاطلين. ويجري الإعداد لمشروع للعمل العام يهدف إلى توفير أعمال مؤقتة للأشخاص غير المتعلمين والعمال غير المهرة.

وأنتقل إلى مسألة اليورانيوم المستنفد، وهناك مشروع تقرير عن آثار اليورانيوم المستنفد أعده فريق للتقييم تابع لمنظمة الصحة العالمية. ويخلص هذا التقرير إلى أن التهديد الناجم عن اليورانيوم المستنفد للصحة العامة والبيئة ما زال في حده الأدنى. ويوصي التقرير أيضا بالقيام بحملة إعلامية لتشجيع الجمهور على الإبلاغ عن أي اكتشاف لطلقات تحتوي على اليورانيوم المستنفد، وتوفير بيانات صحية طبية محسنة، ووضع نظام فعال للمعلومات المتعلقة بالحالة الصحية في كوسوفو للمساعدة على رصد كافة جوانب الحالة عن كثب، ومنها الجوانب المتصلة باليورانيوم المستنفد.

وختاما، فإن الأولويات الأربع التي حددها الممثل الخاص للأمين العام في كانون الثاني/يناير تشكل معالم الطريق بالنسبة لأنشطة البعثة في الشهور المقبلة. إن وضع إطار قانوني للانتخابات والحكم الذاتي المرحلي، الذي يوفر لأهالي كوسوفو الحصول على استقلال ذاتي ذي شأن، يعد ممارسة معقدة. ولا ينبغي الاندفاع نحو تحقيقها، كما لا ينبغي التواني في إنجازها دون مبرر. وبطبيعة الحال سيكون للمثل الخاص للأمين العام الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بهذه الأمور الأساسية.

وهناك مسائل أخرى ملحة يتعين علينا معالجتها بما في ذلك استمرار التهديد لأمن وسلامة الأشخاص والنضال القائم في سبيل استتباب حكم القانون في كوسوفو. وقد أثرت الحالة في وادي بريسيفو والاضطرابات الأخيرة في متروفيتشا تأثيرا ملموسا ومؤسفا على أنشطة البعثة، كما كانت لها عواقب سلبية فيما يتعلق باضطلاع قوة كوسوفو واضطلاع البعثة بمسؤوليتهما عن توفير بيئة مستقرة آمنة في كوسوفو. وعلى المدى القريب، قد تزداد هذه التحديات وهذه التهديدات. وعلى المدى البعيد، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التطلع إلى مجلس الأمن من أجل الدعم السياسي الذي تحتاجه لكي تجد التوازن العادل بين الإدارة اليومية لكوسوفو وإنشاء الإدارة المؤقتة التي يستطيع فيها شعب كوسوفو التمتع بمستوى عال من الحكم الذاتي، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد جان - ماري غينو على إحاطته الإعلامية

الواضحة والدقيقة. وسوف يطرح ممثل السويد موقف الاتحاد الأوروبي، الذي توافق عليه فرنسا بالكامل. وأود أن أبدي بضع ملاحظات حتى أستكمل ما سيقوله السفير تشودري.

من الضروري أن يتم كبح العنف في كوسوفو. ولقد تم إحراز تقدم مثير للإعجاب منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولعب المجتمع الدولي دورا حاسما في هذا التطور. وواجهت قوة كوسوفو التحدي الذي تواجهه في بيئة صعبة في أكثر الأحيان. وقامت بأعمال جسورة من أجل الحفاظ على أمن السكان. وكان هذا هو الحال في الآونة الأخيرة في متروفيتشا، حيث أصيب حوالي ٢٠ جنديا من قوة كوسوفو بجروح.

إلا أن تهدئة التوترات هي أولا مسؤولية الكوسوفيين أنفسهم. ولكي يتم تشجيع مشاركة المواطنين في هذا النضال ضد العنف، يتحمل زعماء كوسوفو السياسيون مسؤولية خاصة. إذ أن دعمهم النشط مطلوب. وفي هذا الصدد، وعقب أحداث متروفيتشا، كان البيان المنشور بتاريخ أول شباط/فبراير من قِبَل الزعماء الألبان في كوسوفو لإدانة العنف بادرة إيجابية.

لا بد من السعي إلى الانفراج في متروفيتشا ومناطق أخرى. ونحن نعطي كامل دعمنا لجهود بعثة الأمم المتحدة المؤقتة وقوة كوسوفو من أجل وضع حد للعنف بين الجماعات العرقية ولضمان أمن جميع السكان، والذي يحق لجميع المجموعات العرقية المطالبة به، وأيضا من أجل القضاء في أسرع وقت ممكن على الانقسام بين الطوائف.

وفيما يتعلق بإجراء انتخابات عامة، أود التأكيد على أن من الضروري في البداية أن يكون لدينا تعريف دقيق لطبيعة ومهام المؤسسات المؤقتة التي سيتم انتخابها. والتحضير في ظروف لا تشوبها عيوب هو أيضا مطلب أساسي. ويجب تنفيذ كل شيء من أجل ضمان مشاركة جميع الطوائف، خاصة الطائفة الصربية، في الانتخابات.

وفي الوقت الحالي تمثل مواصلة المناقشات بين الكوسوفيين من جميع الأصول العرقية بشأن هياكل الحكم الذاتي المؤقتة، تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام، خطوة ضرورية. وسيكون أمرا مرغوبا فيه أن يتم إطلاع الأطراف الأخرى على تلك المناقشات ثم إشراكهم فيها. ومن هذا المنظور، نجد أن فتح مكتب لبعثة الإدارة في بلغراد إجراء إيجابي آخر.

وفيما يتعلق بالوضع الخاص بالحدود الإدارية بين كوسوفو والجزء الجنوبي من صربيا، مكَّن البيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكذلك البيان الصحفي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، من إدانة أنشطة الجماعات الإرهابية بقوة.

إن الخطوات السياسية التي اتخذتها مؤخرا سلطات بلغراد، برعاية الرئيس كوستونيتشا، جزء من محاولة لإيجاد حل سياسي. وينبغي لنا أن ندعم هذا الاستعداد من جانب بلغراد لإجراء مفاوضات، بالرغم من أية صعوبات تواجهها، مع الممثلين المحليين للطائفة الألبانية. وسيكون أيضا من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي التدابير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمساعدة شعوب المنطقة، خاصة المنحدرين من أصل ألباني. ولقد خصص الاتحاد الأوروبي بالفعل مليون يورو للعمل الإنساني في منطقة بريسيفو وينوي فعل المزيد في المستقبل.

ولقد عززت قوة كوسوفو من ناحيتها هيئة موظفيها على الحدود الإدارية. وسوف تسمح هذه التدابير بالمراقبة الأشد للأنشطة غير القانونية في تلك المنطقة. وأي حل في وادي بريسيفو سوف يتطلب أيضا التعاون بين قوة كوسوفو وبلغراد، بما في ذلك التعاون في الميدان.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية التفصيلية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قِبَل المجتمع الدولي منذ فترة طويلة الآن، فإن الحالة في كوسوفو ما زالت بالغة التعقيد. لقد حدث تدهور خطير للوضع في متروفيتشا، حيث اندلعت مصادمات حادة بين السكان الألبان والصرب أصبحت بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو طرفا فيها. وهناك توتر مستمر في منطقة الأمن البرية في وادي بريسيفو. ونحن نعلم جميعا أن السبب في هذا هو الإمدادات المستمرة من كوسوفو للمتطرفين الكوسوفيين الألبان إلى المنطقة التي يتخذونها حصناً لهم.

والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى البلقان، كارل بيلدت، وصف مؤخرا الحالة في وادي بريسيفو بأنها أخطر تهديد للاستقرار في البلقان. ونحن تابعنا بحرص أنشطة الوجود الدولي في منع غزوات المتطرفين ومنع انتشار الصراع العرقي. ومع ذلك، تؤكد الأحداث الجارية في كوسوفو والمناطق المجاورة من جديد الاستنتاج الذي قدمناه مرارا بأننا، للأسف، لا نرى في الوقت الحالي أي تقدم نوعي ملحوظ نحو الأفضل في الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لا يوجد تقدم ملموس في إطلاق العملية السياسية التي تقود نحو تسوية شاملة لمشكلة كوسوفو. وهذه العملية تشكل حلاً سيئا للمشكلة - إذا كانت ستحل المشكلة في الأساس - وأعني مشكلة اللاجئين واستعادة المجتمع متعدد العرقيات في منطقة يضمن فيها الأمن المتساوي لجميع الجنسيات. وفي هذا الصدد، نشك في استصواب إجراء انتخابات على وجه السرعة في جميع أرجاء منطقة كوسوفو ونعتبره أمرا يثير الخلافات. فبدون ضمان المستوى اللازم من الأمن لا يمكن أن تتم عودة اللاجئين، الذين يصل عددهم، كما أتذكر، إلى حوالي ٢٠٠ ألف شخص. وهذا يعني أن مثل هذه الانتخابات لن تكون تمثيلية بطبيعتها. كذلك لا يوجد وضوح حول مسألة سلطات الهيئات الإقليمية القادمة، والتي لا بد من إنشائها بمشاركة مباشرة ليس للجماعات المختلفة في كوسوفو فحسب، وليس لممثلي المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا بمشاركة مباشرة لبلغراد.

ويدل كل ذلك على عدم ملاءمة فرض صفة الإلحاح بشكل مصطنع على الإعداد للانتخابات في كوسوفو. ونحن نلاحظ أن قيادة بعثة الإدارة المؤقتة حاولت مؤخرا اتخاذ منهج متوازن تجاه مسألة الإعداد للانتخابات هذه. ومما لا شك فيه أنه ينبغي قبل البدء في الحملة أن يكون هناك وضوح كامل بشأن مفهوم ما يسمى بالحكم الذاتي إلى حد كبير، وفق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا على حد فهمنا، هو قصد الأمم المتحدة من قيام بعثتها للإدارة المؤقتة في كوسوفو بإعداد الأطر القانونية لهيئات الحكم الذاتي في كوسوفو. ولكنني أكرر مرة أخرى أنه ينبغي، بالضرورة، إشراك سلطات بلغراد في إعداد هذه الأطر. وبطبيعة الحال، فإن مجلس الأمن ذاته يتعين عليه أن يضطلع بدور محوري في إيجاد الحل النهائي، سواء فيما يتعلق بمسألة مفهوم الاستقلالية المركزية لكوسوفو داخل إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أو مسألة الإطار الزمني لإجراء الانتخابات.

وينبغي إيلاء اهتمام مستمر للحالة في منطقة السلامة البرية في جنوب صربيا. ونعتقد أن الاقتراحات التي قدمتها بلغراد مؤخرا لحل هذه المشكلة تستحق التأييد التام. ويخطر على بالي الآن البرنامج الخاص بتسوية الأزمة في جنوب صربيا، الذي اعتمدته حكومة صربيا في ٦ شباط/فبراير، وكذلك البيانات المقدمة من السلطات اليوغوسلافية فيما

يتعلق بإمكانية إجراء محادثات مع الزعماء الألبان في منطقة وادي بريسيفو.

وبشكل عام، نعتقد أنه من المهم إلى أقصى حد أن يتخلى المجتمع الدولي عن الأنماط التقليدية المتكررة في آرائه تجاه أية مبادرات تصدر عن بلغراد، واثقين بأن ذلك سيساعد في تسهيل فتح مكتب لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بأسرع ما يمكن، في عاصمة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونود مرة أخرى أن نؤكد أنه لا يمكن تحقيق الامتثال لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو التوصل إلى تسوية شاملة للحالة، دون أن يكون هناك تعاون وثيق بين الوجود الدولي والسلطات اليوغوسلافية.

وإحدى الخطوات التي تُتخذ في هذا الصدد، يجب أن تتمثل في التوقيع – أخيرا – على الاتفاقات المتعلقة بوضع الوجود الدولي في كوسوفو. وبإمكان مجلس الأمن أن يوفر لتلك العملية الزخم السياسي المطلوب. والتوقيع على تلك الاتفاقات يمكن أيضا أن يساعد في تعزيز الأساس القانوني الذي يكفل سلامة أعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، في جهودهم من أجل التوصل إلى امتثال شامل لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التناقضات الخطيرة القائمة في أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأعلم أننا سنناقش في القريب العاجل هذا الموضوع بالذات في مجلس الأمن، ولكنني أود أن أتطرق إليه اليوم أيضا. وقد تكلمنا في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة مرارا وتكرارا عن عدم جواز تسييس المحكمة وكذلك اتخاذ نهج انتقائي بشأن تحديد مَن يتحملون الذنب عن المأساة اليوغوسلافية. ومع ذلك، فإن التحيز في عمل المحكمة – بما في ذلك التحامل ضد الصرب – لا يزال مستمرا. ويمكن أن نلمس ذلك، أولا وقبل كل شيء، في أنشطة المدعية العامة للمحكمة، السيدة كارلا دل بونتي.

وثمة مسألة أخرى أشرنا إليها أكثر من مرة، هي أنه على الرغم من طلباتنا العديدة، أُخفيت عن أعضاء مجلس الأمن معلومات عن تفاصيل مأساة راتشاك. ثم تلقينا، أخيرا، في شباط/فبراير من هذا العام، رداً موقَّعا من وكيل الأمين العام، جان ماري غينو، يبلغنا فيه أن السيدة دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة، قررت أنها يمكن فقط أن توافق على توزيع ملخص لتقرير ذلك التحقيق، وليس النص الكامل للتقرير ذاته. ومن دواعي الأسف أن الملخص الذي تلقيناه مبهم في طبيعته ولا يعطي صورة واضحة عما حدث بالفعل في راتشاك، ولا مَن هو المسؤول عن تلك المأساة. ونعتقد أن السرية التامة التي حاولت المحكمة أن تغلف بها الدراسة الوقائعية التي أجرتها، أمر غير لائق على الإطلاق. ونحن مقتنعون بضرورة أن يتلقى أعضاء مجلس الأمن، في النهاية، النص الكامل للتقرير المتعلق بالأحداث التي جرت في راتشاك. فالسيدة كارلا دل بونتي لا تمثل منظمة خاصة، بل هي بالأحرى تمثل المحكمة التي أنشئت بقرار من مجلس الأمن، والتي ينبغي أن تكون مسؤولة أمام المجلس. أما إذا كان لديها بعض الأسرار التي تخفيها عن المجلس فنعتقد أن ذلك أمر لا يمكن قبوله.

ونهج مماثل شهدناه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، حينما طلبنا من الأمين العام أن يوزع، كوثيقة رسمية لمجلس الأمن، نص مذكرة تفاهم بين المحكمة ومقر القوات المسلحة للتحالف في أوروبا. وكانت تلك المذكرة قد أُبرمت بين المحكمة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، ورغم طلباتنا، فإن نص المذكرة لم يصدر حتى الآن وما زال طي الكتمان. وبالتالي، اضطررنا، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى إصدار تذكِرة بذلك الطلب. وما زلنا في انتظار الرد. وفي تلك

الأثناء صرحت السيدة كارلا دل بونتي علناً أن تلك المذكرة لا وجود لها. وأهون ما يمكن أن يوصف به هذا الأمر هو أنه محاولة لتضليل المجتمع العالمي. فالكل يعرف أن تلك المذكرة موجودة فعلا، وهناك تقارير مقدمة من الأمين العام إلى المجلس تتضمن إشارات عنها. ونحن نصر على ضرورة توزيع النص على مجلس الأمن، واضعين النقط على الحروف في كل ما يتعلق بهذه المسألة.

ونرى أيضا أن الوقت قد حان للتحدث عن الأنشطة المقبلة للمحكمة ذاتها. والقرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أسرع وقت ممكن مقترحات بشأن تاريخ نهاية الولاية الزمنية للمحكمة. ونعتقد أن المجلس كان ينبغي أن يكون قد أبلغ فعلا بالأطر الزمنية المقترحة امتثالا لتعليماته.

أما فيما يتعلق باستخدام منظمة حلف شمال الأطلسي لذخائر اليورانيوم المستنفد في يوغوسلافيا، على نحو ما أشار إليه اليوم السيد غينو، فنعتقد أن الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لم توفر لنا إجابات عن جميع الأسئلة. وعليه، فإننا، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، ندعو إلى إجراء دراسة خبراء مستقلة بشأن نتائج استخدام هذا النوع من الذخائر، بغية تحديد أخطارها الحقيقية على البيئة والسكان، والتغلب على العقبات التي تحول دون تحديد الخطوات الواجب اتخاذها لمنع التهديدات التي تشكلها لصحة الناس. وعلى البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، التي شاركت في العمليات العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتحمل التكاليف ذات الصلة.

كما ينبغي أن يواصل مجلس الأمن الإبقاء على جميع جوانب الحالة في كوسوفو وأنشطة الوجود الدولي في المنطقة قيد الاستعراض. ونفهم أن القيادة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد هانس هيكراب يحتاجان إلى مزيد من الوقت للتحقق من الوضع محليا، وتحديد الأولويات لأنشطتهما. ونحن، بطبيعة الحال، نؤيد جهود السيد هيكراب بكل الطرق الممكنة، لتمكينه من تحديد سبل واضحة للتوصل إلى امتثال كامل وشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونثق بأنه ما إن يستقر في كوسوفو، سيتيح لأعضاء المجلس أن يسمعوا منه مباشرة تقييمه عن الحالة، وآراءه بشأن كيفية تحقيق الامتثال التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكيفية تطبيع الحالة في المنطقة. ويحدونا الأمل أن يتم هذا الاجتماع مع السيد هيكراب في مجلس الأمن الشهر المقبل.

ونعتقد أيضا أنه من الملائم أن نفكر، بالتشاور مع السيد هيكراب، في مسألة إرسال بعثة جديدة لمجلس الأمن إلى كوسوفو. وتلك البعثة يمكن بالطبع أن تتضمن زيارة إلى بلغراد، وربما أيضا زيارة إلى وادي بريسيفو، إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك. ونثق في أن أعضاء مجلس الأمن، ومعهم زملاؤنا في الأمانة العامة وقيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سيناقشون خلال الأسابيع القادمة البارامترات المتعلقة بهذا الاقتراح على وجه التحديد.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في كوسوفو.

وقد انقضت قرابة شهر على تولي الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مسؤوليات منصبه. ومع أن سلفه السيد كوشنر قد خلف وراءه أساساً وطيداً يمكن البناء عليه، فإن مهمة الممثل الخاص الجديد ليست سهلة بحال من الأحوال.

وقد شددنا في بياننا أمام مجلس الأمن في الشهر الماضي على عدد من الأولويات لكي يعنى بها الممثل الخاص للأمين العام هانس هيكراب. ومما يسعدنا أن نراه وقد التزم فعلا ببعض هذه الأولويات، ولا سيما في تركيزه على إعداد إطار قانوني للانتخابات العامة القادمة في كوسوفو وعلى كفالة الأمن بوصفها تتصدر أولويات البعثة.

وسأقتصر في بيان اليوم على ذكر النقاط الأربع التالية ذات الصلة بالتطورات الأخيرة في كوسوفو.

أولا، ما زال كبح جماح العنف وتحسين الأمن يتصدران الأولويات في كوسوفو. ويجب اتخاذ جميع الترتيبات التي تجعل الجميع يشعرون بالأمان، بغض النظر عن أصلهم العرقي. ويساورنا القلق إزاء اندلاع دفعة أخرى من العنف في متروفيتشا في أواخر كانون الثاني/يناير واتجاه غضب الجماهير إلى أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن ينجح الإعلان الذي وقعه زعماء كوسوفو الألبان في أعقاب هذا الحادث، والذي اعتمده أيضا الممثل الخاص للأمين العام، في إعادة الهدوء إلى المدينة. ونرى أنه ما لم تستقر الحالة الأمنية في متروفيتشا، فمن المستحيل التصدي للمسائل الطويلة الأجل التي تتعلق بقدرة هذه المدينة على البقاء وتكاملها في المستقبل. ونحث كلا الطرفين في الجزأين الشمالي والجنوبي من المدينة على التحلي بضبط النفس وحماية الأقليات فيهما.

ثانيا، فيما يتعلق بالمشردين والمحتجزين، نعرب عن تقديرنا للتأكيد الذي أولاه الممثل الخاص الجديد للأمين العام على عودة جميع السجناء من أبناء كوسوفو المحتجزين في صربيا. ونرى من الأمور المشجعة قانون العفو العام الجديد المعروض حاليا على البرلمان الصربي من أجل الإفراج عن السجناء. ويلزم الإسراع بهذه العملية وينبغي إطلاق سراح جميع من تشملهم أحكامها على وجه السرعة. كما ينبغي أن يعاد إلى كوسوفو من لا يدخلون ضمن نطاق قانون العفو. ونؤيد اقتراح السيد هيكراب بمعالجة حالاتهم عن طريق استعراض قضائي يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة.

ونتوقع حلاً شاملا لمسألة المشردين والمحتجزين في كوسوفو. ونرى أن تسوية هذه المشكلة ستسهم إسهاما كبيرا في تقليص حالات التوتر بين الفئات العرقية. وطلبنا في الشهر الماضي أن تحيطنا الأمانة العامة علماً بما تمخضت عنه ولاية المبعوث الخاص المعني بالأشخاص المحرومين من الحرية، السفير هنريك أمنيوس. ونؤكد من جديد طلبنا هذا إلى الأمانة العامة بعمل اللازم.

وثالثا، فيما يتعلق بالجهاز القضائي، شهدنا زيادة في مستوى النشاط القضائي في كوسوفو، ولا سيما في ظل الزيادة مؤخراً في عدد الأفراد وفي الموارد المادية. وقد أدى تعيين نحو إثني عشر قاضياً للنظر في الجرائم ذات الصبغة العرقية إلى تحسين كبير في الإجراءات القضائية. كما كان قيام ١٣٧ قاضيا بحلف اليمين يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير خطوة ذات شأن في هذا السبيل. ونرى أن هذا التعزيز سيسهم بشكل ظاهر في اجتثاث جذور الجريمة وتشجيع التعايش بين الأعراق المتعددة.

ورابعا، فيما يتعلق باليورانيوم المستنفد، أعرب وفدي عن رأي مفاده أن من الملائم أن يراقب المجلس مسألة الارتباطات بين اليورانيوم المستنفد والحالات المرضية الموجودة في كوسوفو. ومن بواعث اطمئناننا بعض الشيء أن فريقا من خبراء منظمة الصحة العالمية قام بالتحقيق في الأمر بناء على طلب البعثة فلم يجد صلة محققة بين التعرض لليورانيوم المستنفد والإصابة بالأورام السرطانية أو التشوهات الخلقية أو الآثار الكيميائية السمية الخطيرة على أجهزة أفراد حفظ السلام أو سكان كوسوفو. ونلاحظ أن فريق الخبراء التابع لمنظمة الصحة العالمية قد أوصى بالتحقق

من النتائج التي خلص إليها من قِبل هيئة من الخبراء المستقلين أكبر حجما.

ومن البوادر المشجعة الاهتمام الذي يوجهه رئيس البعثة الجديد للأولويات العاجلة في كوسوفو. ونشير بصفة خاصة إلى تشديده على إنجاز إطار قانوني يمكن جميع أبناء كوسوفو من المشاركة، بمن فيهم الأقليات. ونرى أن لا أحد في وضع يتيح له التقدم بآراء عن المسائل المعلّقة الحرجة في كوسوفو سوى القادة المنتخبين ديمقراطيا عن طريق عملية نزيهة ومتسمة بالتشاركية على نحو كامل.

لقد قطعت كوسوفو شوطا طويلا خلال الشهور الـ ١٩ الماضية، فتحولت من مجتمع أهلكته الحرب إلى مجتمع يتطلع إلى آفاق مستقبل ينعم بالسلام. واستمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم أمر حاسم في هذه المرحلة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت وتعزيزها ومن ثم التحرك صوب مستقبل من التعايش السلمي.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر من خلالكم يا سيدي إلى السيد غينو على الإحاطة المفيدة التي قدمها بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. وسوف يخاطب سفير السويد المجلس في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفدي بطبيعة الحال ما سيبديه من تعليقات. وأود أن أكتفي بإبراز أربع نقاط.

أولا، إن ما أجمله السيد غينو هذا الصباح من أعمال العنف المرتكبة في متروفيتشا والحوادث الأمنية في جنوب صربيا يقوم بارتكابه المتطرفون. ويعمل هؤلاء المتطرفون ضد السلام وضد رغبات المجتمعات الواسعة التي ينتمون إليها. والأفعال التي يقومون بها لا يمكن قبولها. وتدين حكومتي دون أي تحفظ الأفعال التي يأتي بها مرتكبو هذه الحوادث. ولا يتسنى حل مشكلات كوسوفو على الأجل الطويل، بما فيها المشاكل التي تثيرها أحداث متروفيتشا وجنوب صربيا، إلا من خلال الحوار والمصالحة العرقية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل للجهود التي تبذلها كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لتسوية الحالة في متروفيتشا.

وثانيا، يلزم عمل المزيد من أجل التصدي لحالة القانون والنظام في كافة أنحاء كوسوفو والنهوض بها. ونرحب بالأولوية الرفيعة التي يمنحها السيد هيكراب لهذه المسألة، كما نرحب بتوجيه السيد غينو قدرا كبيرا من الاهتمام لهذه المسألة في إحاطته الإعلامية. وسنرحب بما يبديه السيد غينو بشأن المزيد الذي يمكن عمله. فعلى سبيل المثال، هل يتوافر لدى البعثة العدد الكافي من القضاة والمدعين العامين الدوليين للوفاء باحتياجاتها، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل ثمة مجال لزيادة عدد القضاة والمدعين العامين، وربما بصفة مؤقتة؟

وثالثا، ترحب المملكة المتحدة بالخطة التي اقترحتها حكومتا الجمهورية الاتحادية وجمهورية صربيا بالنسبة لجنوب صربيا، والتي أعلنت رسميا الأسبوع الماضي. ونحن عاكفون على دراستها بإمعان. ومن الأمور المشجعة أن كلا الجانبين يبدو على استعداد للعثور على حل سلمي وسياسي لهذه المشاكل.

ورابعا وأخيرا، أعرب وفدي في الشهر الماضي كما أعربت كثير من الوفود غيره، عن الترحيب بمشروع قانون العفو العام عن السجناء السياسيين الذي اعتمدته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويلزمنا الآن أن نرى خطوات ملموسة. وندعو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومة الصربية إلى الإفراج عن جميع السجناء الألبان من أبناء كوسوفو الذين احتُجزوا دون توجيه اتهام إليهم أو لأسباب سياسية. ومن شأن هذا الإجراء أن يمثل تدبيرا

رئيسيا لبناء الثقة بين بلغراد وكوسوفو، وربما يترتب عليه تحسين نوعي في الحالة الأمنية في كوسوفو.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الشاملة. ومن سوء الحظ أن الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد هانس هيكراب، لم يتمكن من الاجتماع بالمجلس اليوم. وأعتقد، كما قال السفير لافروف، إن الاجتماع به لو تم في وقت مبكر من فترة عمله سيكون مفيدا، ويتطلع وفدي إلى مخاطبته للمجلس قريبا. وفي ذات الوقت نقدم دعمنا له في اضطلاعه بالمهام الصعبة المنتظرة.

ومراعاة لضيق الوقت، لن أتلو بياني بكامله، وإننا سننشره في موقعنا على الشبكة العالمية. وسأحاول اليوم تلخيص البيان، الذي يتناول ثلاثة مجالات رئيسية: العنف الجديد في كوسوفو، والحالة في وادي بريسيفو والإعداد للانتخابات.

في بياننا الذي أدلينا به في جلسة المجلس المفتوحة عن كوسوفو الشهر الماضي، ركزنا على الهدف المتمثل في عودة كوسوفو إلى الحالة الطبيعية. ومن سوء الطالع أن الأحداث التي جرت منذ تلك الجلسة تبدو وكأنها تنذر بأن الأمور يمكن أن تمضي في الاتجاه المعاكس إذا لم يفلح المجلس وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في الحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الأمنية في كوسوفو، خاصة في متروفيتشا ووادي بريسيفو.

ولذا فإننا نعتقد بأنه يجب، كما قال العديد من المتكلمين، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين المناخ الأمني في كوسوفو وفي وادي بريسيفو معا. وما حدث في متروفيتشا على وجه الخصوص كان أمرا يبعث على الصدمة. فقد وقعت هجمات بالقنابل على جنود قوة كوسوفو ورجال الشرطة المدنية والموظفين المدنيين التابعين للبعثة، مما أسفر عن إصابة عشرات من الجنود ورجال الشرطة بجروح. ولا يمكن التغاضي عن هذا الأمر عندما يصبح الأشخاص الذين أرسلوا لتوفير الأمن وإنفاذ القانون والنظام هم أنفسهم عرضة للعنف؛ عندئذ تكون الأمور سارت بصورة خاطئة على نحو خطير، كما علق كثير من المتكلمين.

والآثار العملية لهذه التطورات واضحة. فقد اضطرت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى سحب موظفيها من منطقة متروفيتشا المتضررة، واضطر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن يعلق بصورة مؤقتة حرية الحركة عبر الخطوط. وهذا، بالمناسبة، يذكر بالأحداث التي شهدناها في منطقة اللاجئين في تيمور الغربية السنة الماضية، عندما استجاب لها المجلس، كما نتذكر، بقوة فعلا.

وبالنظر لهذه الحالة الخطيرة، فإننا، مثل فرنسا، نرحب بالإعلان الذي أصدره قادة ألبان كوسوفو، الذي أدان العنف في متروفيتشا، وندعو جميع أبناء كوسوفو إلى التزام الهدوء والامتناع عن القيام بمزيد من أعمال العنف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة وقوة كوسوفو من الاضطلاع بما هو مناسب وضروري لتحسين الحالة الأمنية في متروفيتشا، ونحن، شأننا شأن الآخرين، نود أيضا أن نعرب عن دعمنا الكامل للأولوية التي أعطاها السيد هانس هيكراب لتعزيز القانون والنظام في كوسوفو.

واسمحوا لي الآن أن التفت التفاتة سريعة إلى موقع ساخن آخر: وادي بريسيفو. فعندما بدأت الحالة تسخن قريبا من نهاية الشهر الماضي، أصدر المجلس بيانا صحفيا، ومن سوء الطالع أن جميع العناصر التي وردت في ذلك البيان الصحفي تظل صحيحة اليوم: يجب أن يتوقف العنف في بريسيفو، ويجب حل كل الجماعات الألبانية المتطرفة، ويجب

على جميع العناصر المنخرطة في أنشطة متطرفة من غير سكان الإقليم تنسحب من مناطقها، وهلم جرا. ونريد أن نؤكد في أذهان الأطراف المعنية أن هذه النداءات يجب الاستجابة إليها. وهنا – إذا أمكن لنا أن نقدم اقتراحا إضافيا – قد يكون مفيدا للمجلس أن يقيِّم، من وقت إلى آخر، ما إذا كانت نداءاته، الموجهة في البيانات الصحفية أو البيانات الرئاسية، قد استجيب لها أم أهملت. وهذا قد يوضح إن كانت بياناتنا الصحفية تجد استجابة فعلا أم لا.

ويسرنا أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد وضعت خطة للسلام في وادي بريسيفو. ونرحب بتصميمها على تسوية المشكلة سلميا وإدماج ألبان كوسوفو في الهياكل المحلية. ففي نهاية المطاف، نعتقد أن الحل يجب أن يكون حلا سياسيا. ولهذا فإننا نشعر بالقلق بعد اطلاعنا على تقارير عن أن جيش تحرير بريسيفو ومدفيديا وبويانفتيش رفض خطة السلام، بما في ذلك التدابير السياسية، وقال إنه لن يقبل بأقل من أن يصبح وادي بريسيفو جزءا من كوسوفو التي يغلب فيها الألبان. ويحدونا الأمل أن تواصل الطائفة الألبانية المفاوضات السلمية وأن تواصل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ممارسة ضبط النفس. ومن المحتم أيضا أن تتخذ البعثة وقوة كوسوفو كل التدابير اللازمة لمنع انتقال المتطرفين والأسلحة من كوسوفو إلى وادي بريسيفو.

أخيرا، فيما يتعلق بنقطتي الثالثة، حيث أنتقل إلى المسائل غير الأمنية، فإننا قطعا نحيط علما بالأولويات التي بينها السيد هيكراب وكذلك السيد جان – ماري غينو صباح اليوم ونؤيدها. إذ يجب وضع الإطار القانوني للانتخابات التي ستُجرى على نطاق كوسوفو قبل إجرائها. وينبغي أن تشمل العملية جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إجراء البعثة اتصالات مباشرة مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة وإنشاءها مكتبا في بلغراد خطوة في الاتجاه الصحيح. وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من السجون الصربية والكشف عن مكان الأشخاص المفقودين في كوسوفو، ينبغي أيضا تسويتهما كمسألة ذات أولوية. وهنا، مرة أخرى، نؤيد النداء الذي أصدره السيد جان – ماري غينو عندما أشار إلى هذا.

ونرى أن هذه التدابير من شأنها أن تسهم في تحقيق المصالحة وهي أساسية لتحسين الحالة الأمنية. وبناء القدرة في مجال الإدارة العامة والتعمير الاقتصادي هما أيضا هامان وضروريان لإعادة كوسوفو إلى حالتها الطبيعية.

السيد ستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، ونكرر التأكيد على دعمنا للممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو. ونفهم أن الممثل الخاص هيكراب سيأتي إلى نيويورك في آذار/مارس، ونحن نتطلع إلى سماع وجهات نظره بشأن التحديات التي لا تزال قائمة في كوسوفو.

إن آفاق إحلال سلام دائم في البلقان أشرقت بالفعل إلى حد ما بسبب التطورات الديمقراطية التي حدثت في يوغوسلافيا السنة الماضية. وإجراء الانتخابات البلدية بصورة ناجحة في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ النتائج خلال الشهور العديدة الأخيرة تؤكد لنا أيضا أننا نحرز تقدما مطردا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسرنا أن نسمع عن أن البعثة تحرز تقدما بشأن إعداد اللوائح التنظيمية اللازمة، التي ستحدد الإطار المؤسسي للحكم الذاتي الانتقالي في كوسوفو، بما في ذلك إجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو. ونحث البعثة على أن تسعى بسرعة إلى إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة وتنظيم

إجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو بأسرع ما يمكن في سنة ٢٠٠١.

ولكن لا تزال تلوح بعض السحب الداكنة في الأفق. فاستمرار القلاقل والعنف في متروفيتشا ومناطق أخرى من كوسوفو يهدد هذا التقدم. ونحن ندين أحداث العنف الأخيرة التي وقعت في متروفيتشا ونأسى للوفيات المأساوية الناتجة عنها، ولكننا نحيط علما بأن قادة ألبان كوسوفو الرئيسيين قد انضموا إلى البعثة وقوة كوسوفو في الحث على ضبط النفس وعودة الهدوء في المدينة المضطربة. والإعلان الذي أصدره قادة ألبان كوسوفو في الرد على القلاقل الأخيرة كان مبشرا بالخير. فقد ركز على تدابير بناء الثقة، ولكنه أعرب أيضا عن الالتزام بحرية الحركة وإنشاء هياكل سياسية فاعلة تشمل جميع الأطراف والطوائف.

وبينما نسلم بالشواغل الأمنية الحقيقية للصرب في متروفيتشا، فإن وسيلة معالجة هذه الشواغل هي أن يتعاون الصرب مع البعثة وقوة كوسوفو، وأن يشاركوا في إدارة المدينة ويشغلوا وظائف في دائرة شرطة كوسوفو. وندعو السلطات الديمقراطية في بلغراد إلى أن تبعث برسالة واضحة إلى جميع من في كوسوفو ليشاركوا في الجمعيات البلدية ويتعاونوا مع بعثة الأمم المتحدة في معالجة المسائل السياسية والأمنية التي من شأنها أن تساعد على الحد من العنف وتشجع اللاجئين الصرب على العودة وجميع الذين شردوا على أن يعودوا إلى ديارهم.

وندين أيضا بقوة أحداث العنف التي تجري عبر حدود كوسوفو الإدارية، وفي منطقة السلامة البرية وحولها. ونشيد بالتدابير الفعالة التي اتخذتها قوة كوسوفو للسيطرة على تلك الحدود الإدارية وإيقاف وصول أي دعم مادي للمتطرفين الذين يعملون في جنوب صربيا. وما زلنا ندعو قيادة كوسوفو إلى رفض النهج العنيف الذي يتبعه هؤلاء الأفراد، ونشجع القادة المحليين في منطقة السلامة البرية وحولها على التعاون مع السلطات اليوغوسلافية في إيجاد حل سياسي لمشاكلهم.

ونرحب بالاقتراح الأخير الذي قدمته حكومة بلغراد لإجراء الإصلاحات، وإشراك القادة الألبان المحليين، ووضع سلسلة من تدابير بناء الثقة، وإعادة الطمأنينة وبناء أسس السلام في منطقة السلامة البرية وحولها. وبالطبع، لا يزال هناك الكثير من التفاصيل التي يتعين وضعها، وهناك بعض الجوانب في هذا اللغز يساورنا إزاءها شيء من القلق. ولكننا، بوجه عام، نعتقد أن الخطة توفر أساسا سليما للبدء في معالجة مشاكل وادي بريسيفو.

إننا نشيد بممارسة الحكومة اليوغوسلافية ضبط النفس وتأكيداتها على أنها ستظل تحترم الاتفاق العسكري التقني. والمجلس أعرب عن رأيه بوضوح تام في هذا الصدد. لا يوجد حل عسكري مقبول للمشاكل في وادي بريسيفو. والاقتراح اليوغوسلافي كما نفهمه، يمثل الخطوة الأولى لإجراء عدد من الإصلاحات والبدء في إشراك سكان منطقة بريسيفو بصورة بناءة، ونحن نشيد بذلك. ونفهم أيضا أن نائب رئيس الوزراء كوفيتش سيقدم إحاطة إعلامية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وقت لاحق من هذا الأسبوع بشأن هذا الاقتراح، ونحن في المجلس نتطلع إلى الإلمام بمزيد من التفاصيل عن هذه الخطة.

وقد عملت حكومة بلادي بصورة وثيقة مع سلطات بلغراد في تأييد نهج سياسي للمشاكل القائمة في منطقة السلامة البرية وحولها، ونحن نتطلع إلى السبل التي تؤدي إلى تنفيذ خطة الحكومة اليوغوسلافية.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها لنا فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في

كوسوفو وبالأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة قيد الاستعراض.

ونظرا لأن موقف بلادي وتقييمها لمختلف جوانب الوضع الراهن في كوسوفو قد تم عرضهما في جلساتنا السابقة، وحيث أنه لم يطرأ أي تغيير أساسي فيهما، فإنني سأقصر تعليقي على بعض الأحداث الأخيرة التي وقعت في كوسوفو في إطار أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

لقد شهد الشهر الأخير اتجاهات إيجابية صوب تحسين عام في الحالة في كوسوفو، كما شهد بعض التطورات المثيرة للقلق من ناحية الأمن في الإقليم وحوله. وتعترف بلادي تماما بالدور البناء الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في مواجهة هذه التحديات الجديدة وفي المساعدة على إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في ظل ظروف صعبة للغاية.

ونؤكد من جديد دعمنا للأولويات التي حددها السيد هيكراب لأنشطة بعثة الأمم المتحدة وللخطوات الأولى التي اتخذت لتنفيذ تلك الأولويات. وتكتسي عملية الإعداد المناسب لإطار قانوني من أجل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها على نطاق كوسوفو كلها أهمية خاصة لمستقبل كوسوفو. وبالتالي، فإننا نشاطر الرأي القائل بأنه ليس من الحكمة التعجيل بعملية الانتخابات إلا عندما يتم تحديد كل جوانبها تحديدا واضحا وعندما يكون الوضع الأمني في المنطقة مستقرا بدرجة كافية. ولا يزال وفد بلادي يرى أنه ينبغي أن يحاط المجلس علما بنتائج هذا العمل قبل أن تشرع بعثة الأمم المتحدة في اتخاذ المزيد من الخطوات لإجراء الانتخابات.

ونرى أيضا أن من المهم تنفيذ الإجراءات الأخرى ذات الأولوية التي حددها السيد هيكراب، وخصوصا تحسين الوضع الأمني في كوسوفو ومكافحة الجريمة باتخاذ تدابير أكثر فعالية لإنفاذ القوانين. وفي هذا السياق، نعتقد أن الإجراءات التي نفذتها مؤخرا شرطة بعثة الأمم المتحدة عبر الإقليم ضد تجار المخدرات بهدف مصادرة المخدرات والأسلحة غير المشروعة قد ثبتت فعاليتها ويجب أن تستمر. وجدير بالذكر أن الأوامر الحكومية التي تحولت إلى قانون وقعه رئيس بعثة الأمم المتحدة في شهر كانون الثاني/يناير لمعاقبة مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر جنائيا قد بدأت تظهر نتائجها الأولية بصدور أول حكم بالإدانة في جريمة الاتجار بالنساء في كوسوفو قبل أسبوع.

وفي رأي حكومة بلادي أن إقامة حوار مناسب وتعاون وثيق بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات اليوغوسلافية شرط لازم لا بد منه لتعزيز عملية السلام في كوسوفو. لذلك، نحن نشجع رئيس بعثة الأمم المتحدة على أن يبذل قصارى جهده في هذا الصدد بغية ضمان فتح مكتب لبعثة الأمم المتحدة في بلغراد في أقرب وقت ممكن.

وبينما نلاحظ وجود اتجاهات إيجابية، فإننا ما زلنا نشعر بقلق إزاء الوضع الأمني في كوسوفو وحولها. ومما يثير جزعنا بشكل بالغ تجدد اندلاع العنف في متروفيتشيا، وننضم إلى الذين يطالبون الطوائف المحلية بممارسة ضبط النفس والتحلي بالتسامح في علاقة بعضهم ببعض وبالموظفين الدوليين. ولدى قيام أوكرانيا بتقييم الاندلاع الأخير للعنف في تلك المدينة، فإنها أعلنت مشاركتها في تأييد البيان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي يوم ٢ شباط/فبراير. كما أننا نرحب بالبيان المشترك الذي تم التوقيع عليه يوم ١ شباط/فبراير من جانب بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو والقادة الألبان لكوسوفو بشأن الحالة في تلك المدينة.

وفي الوقت نفسه، يشيد وفد بلادي بما أبداه حفظة السلام التابعين لقوة كوسوفو من شجاعة ومهارة مهنية في

تخفيف حدة التوترات في متروفيتشيا، ويعرب عن أسفه للخسائر التي لحقت بهم. ولدينا اعتقاد راسخ بأن أي أعمال للعنف أو تهديدات توجه ضد الأفراد الدوليين – من عسكريين أو شرطة أو موظفين مدنيين – أمر مرفوض رفضا مطلقا ولا ينبغي التسامح معه.

وخلال الشهر الماضي، تعرض الوضع الأمني في كوسوفو وفي المنطقة برمتها لتحد خطير تمثل في انتشار أعمال العنف في منطقة السلامة البرية، وهي أعمال ما زالت تسبب خسائر في الأرواح. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير انضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن للصحافة والذي يدين الهجمات الإثنية التي شنتها الجماعات المتطرفة الألبانية على الشرطة الصربية، ويطالب بحل هذه الجماعات وسحبها فورا من المنطقة. وتم أيضا الإعراب عن القلق إزاء تلك الأحداث في البيان الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية في أوكرانيا يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وفي رأينا، أن الحالة في وادي بريسيفو قد وصلت إلى مرحلة حرجة، ويمكن أن تؤدي ليس فقط إلى تقويض جهود السلام في كوسوفو، بل أيضا إلى زعزعة استقرار الحالة في المنطقة بأسرها. لذلك، نرى أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لإنهاء التمرد الألباني المستمر في وادي بريسيفو بغية تفادي أسوأ سيناريو يمكن تصوره لهذه الحالة. وفي هذا الصدد، ننوه بالاستعداد الذي أبدته الحكومة الصربية للتفاوض مع الممثلين الألبان في بريسيفو بغية التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة هناك.

كما نحيط علما بالنتائج التي خلص إليها الخبراء من منظمة الصحة العالمية، التي أعلنت في أوائل شهر شباط/فبراير والتي أكدها اليوم السيد غينو، ومؤداها أن التهديد الذي تتعرض له صحة البشر نتيجة للتعرض لليورانيوم المستنفد في كوسوفو هي في حدها الأدنى. وبينما نشعر بالارتياح إزاء هذه النتائج، فإننا نتطلع مع ذلك إلى معرفة النتائج النهائية للتحقيقات التي تجريها وكالات ذات صلة تابعة للأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى.

ونرى أن فكرة إرسال بعثة جديدة لمجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد وربما إلى وادي بريسيفو للحصول على معلومات مباشرة حول الوضع على أرض الواقع، كما اقترح الاتحاد الروسي اليوم، هي فكرة تستحق دعمنا الكامل.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على رأينا القائل بأن الحفاظ على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، هو من الأحكام الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وهو أيضا أحد العناصر الأساسية التي تسهم في استقرار منطقة البلقان. وعلى ذلك، ينبغي أن يظل هذا المنطلق يمثل نقطة الانطلاق لأية أنشطة أخرى تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو في هذا الإقليم، وأن يكون الأساس لأي تقييم يجريه مجلس الأمن لهذه الأنشطة.

السيد شن غوافنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ولا يزال الوفد الصيني يشعر بقلق إزاء الوضع الحالي في كوسوفو. ونحن ندين أعمال الإرهاب التي حدثت مؤخرا في متروفيتشيا.

ويرى وفد الصين أن القضية الأساسية التي تواجه كوسوفو الآن هي الصراع العنيف الدائر بين الطوائف الإثنية، خصوصا وأن حياة وأمن الصرب لا يمكن ضمانهما. ولا بد من بذل جهود طويلة الأجل لحسم هذه المشكلة، بغية تعزيز الوئام والتسامح بين الطوائف العرقية حتى يمكنها أن تعيش في سلام.

ولا بد من اتخاذ تدابير فعالة لإنهاء العنف ولتحسين الوضع الأمني.

وقد لاحظنا الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الآونة الأخيرة تحت قيادة السيد هيكراب، الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك الأولويات الأربع التي حددتها في عملها. ونأمل أن تسهم الخطوات التي تتخذها البعثة في تحقيق التوافق والتسامح بين الطوائف العرقية حتى يتسنى لها العيش معا في سلام. ونأمل في الوقت نفسه أن تتعاون البعثة مع قوة كوسوفو في اتخاذ تدابير محددة وفعالة لضمان أن يعيش كل المقيمين في كوسوفو في مناخ خال من العنف والتخويف والتحرش؛ وحماية الأقليات العرقية بصورة فعالة، وبخاصة كفالة سلامة الطائفة الصربية؛ والتعجيل بالعودة الآمنة للاجئين من الأقليات الطائفية؛ وكبح القوى القومية المتطرفة؛ وتخفيف حدة التوتر في كوسوفو، حتى يتسنى تطبيق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة شاملة.

وتمثل الانتخابات في كوسوفو مجالا آخر لاهتمام المجتمع الدولي - وستساعدنا الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها وكيل الأمين العام غينو، على فهم التطورات التي جرت في هذا المجال. ونأمل أن نتلقى إحاطات إضافية عن كيفية تعاون البعثة مع الأطراف الأخرى المعنية في التحضير للانتخابات من أجل ضمان تمكين جميع السكان، لا سيما الطائفة الصربية، من الاشتراك فيها على قدم المساواة، وأن تمتثل نتائجها لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، يشجع الوفد الصيني بعثة الإدارة الانتقالية على مواصلة تعزيز حوارها مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد لاحظنا الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها البعثة تحقيقا لهذه الغاية. والوفد الصيني يعتقد أن الحوار ليس كافيا؛ وما هو أكثر أهمية قيام تعاون مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإيلاء اهتمام جاد بآرائها. في الوقت نفسه، نأمل أن تشجع البعثة ألبان كوسوفو وتحثهم على بدء حوار مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ودراسة كيفية التوصل إلى حل جذري لمشكلة كوسوفو بصورة عادلة ومعقولة. وينبغي أن تنطوي التسوية الشاملة لمشكلة كوسوفو على المشاركة الكاملة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي إطار حل مشكلة كوسوفو، لا بد من الاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. ويشعر الوفد الصيني بقلق بالغ إزاء الوضع المتفجر في وادي بريسيفو. وتقدر الصين ضبط النفس الذي تحلت به حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى الآن مع التزامها بالتسوية السلمية للنزاع. ونرحب بخطة السلام التي اقترحتها تلك الحكومة. وهذا يظهر الاستعداد والنوايا الطيبة لدى الجانب الصربي لتحقيق مصالحة مع ألبان كوسوفو في المنطقة. ونأمل أن يلقي الاقتراح استقبالا إيجابيا من الجانب الألباني. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يؤيد الجهود الإيجابية التي تضطلع بها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويؤيد الوفد الصيني اقتراح السفير لافروف بإيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى كوسوفو، والى عاصمة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والى وادي بريسيفو، ونأمل أن ينظر المجلس في هذا الاقتراح بجدية.

فيما يتعلق بمسألة ذخائر اليورانيوم المنضب، يحدونا الأمل أن يمضي التحقيق الذي سيجري تحت إشراف الأمم المتحدة بصورة سلسة، وأن يتم إخطارنا على وجه السرعة بالضرر الذي سببته هذه الذخائر للسكان والبيئة في كوسوفو.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن امتناننا لعقدكم هذه الجلسة اليوم، ونتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها عن الحالة في كوسوفو. أيرلندا تضم صوتها بالكامل للبيان المفصل الذي سيدلي به الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي. وأود أن أسلط الضوء على بعض القضايا التي نعتبرها ذات أهمية خاصة.

لا نزال نعتقد أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن يظل هدف المجتمع الدولي في كوسوفو. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في هذا الصدد، ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يُبقي على زخم إيجابي لتنفيذ هذا القرار.

في الشهر الماضي رحبنا بالسيد هانس هيكراب، الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ومنذ ذلك الوقت، أتيحت للسيد هيكراب الفرصة للتشاور بصورة موسعة مع الأطراف الفاعلة في المنطقة ومواصلة بلورة نهجه. وبينما نفهم نفاد الصبر في المنطقة إزاء المضي قدما في عملية الانتخابات، فإننا نؤيد تماما رأي السيد هيكراب فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء إطار قانوني وإداري قبل أن يتسنى عقد مثل هذه الانتخابات.

وأتيحت لنا الفرصة في الشهر الماضي للاستماع إلى إحاطة إعلامية من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي أكد أن ثمة حاجة إلى ثمانية أشهر للإعداد الفني والمفاهيمي للانتخابات. وأيرلندا تؤمن بأن هذا أمر أساسي من أجل تعريف ولاية وتشكيل الجمعية التأسيسية على مستوى كوسوفو، وحتى يتسنى تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في العام الماضي بالكامل، والانتهاء من عملية تسجيل الناخبين، وبذلك تتاح الفرصة لكل المجموعات العرقية لأن تمثل في الانتخابات التالية بصورة سليمة. وسيكون من الضروري كذلك تحديد هيئة تنفيذية تخضع للمساءلة أمام الجمعية التأسيسية.

وأسوة بشركائنا في الاتحاد الأوروبي وغيرهم في هذه القاعة، نشعر بالقلق إزاء الحوادث الأخيرة التي وقعت داخل كوسوفو، وبالتحديد في منطقة متروفيتشا، على النحو الذي شرحه السيد غينو في وقت سابق. ومثل هذا العنف واللجوء إلى التحريض لا يمكن إلا أن يترك آثارا سلبية. ونحث القادة السياسيين في كوسوفو على التحلي بمزيد من المسؤولية لتطوير مجتمع سلمي متسامح. وندين الهجمات التي تعرض لها الأفراد الدوليون. ويجب أن يسمح للمجتمع الدولي بالاضطلاع بواجباته دون التعرض لمثل هذا العنف غير المقبول.

ووفد بلادي يشعر بقلق بالغ إزاء العنف في جنوب صربيا. ونكرر إدانتنا القوية لهذا العنف، الذي لا يعرض للخطر منطقة وادي بريسيفو فحسب، ولكن أمن المنطقة برمتها. ونثني على الجهود التي تبذلها قوة كوسوفو للحيلولة دون تصعيد الوضع، وعلى ضبط النفس الذي أبدته السلطات اليوغوسلافية والتزامها باحترام الاتفاق العسكري - التقني وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتؤمن أيرلندا بأن على المجتمع الدولي أن يعالج هذه المشكلة بشكل منطقي وحازم. ونرحب ببلورة المبادرات الأخيرة التي تركز على الحاجة إلى تسوية شاملة طويلة الأجل، بما في ذلك المبادرة التي تقدمت بها السلطات اليوغوسلافية مؤخرا، والتي نعكف على دراستها بعناية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

وتؤمن أيرلندا بأن التغيرات السياسية التي شهدتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا، سيظل لها أثر إيجابي على استقرار ورفاه المنطقة بأكملها، ولكننا نلاحظ أن حالة السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو المعتقلين في صربيا

لم تحل تماما بعد، على الرغم من إقرار قانون العفو الذي نرحب به. ونثني على جهود بعثة الإدارة الانتقالية كما حددها السيد غينو في هذا الصدد، ونضم صوتنا إلى الآخرين في الدعوة إلى إيجاد قنوات قانونية مناسبة للإفراج السريع عن هؤلاء الأشخاص، ومعظمهم قيد الاحتجاز منذ أكثر من سنتين. ونعتقد بأن حسم هذه القضية على وجه السرعة سيكون خطوة هامة نحو المصالحة.

ولا بد من إحراز تقدم أيضا فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، وكذلك فيما يتعلق بتيسير عودة صرب كوسوفو وغيرهم إلى ديارهم في كوسوفو. وإننا نحث جميع الحكومات في المنطقة على وضع مزيد من التدابير لبناء الثقة والعمل من أجل تحقيق السلام، القائم على المبادئ الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية وضمان المساواة بين جميع المواطنين والطوائف القومية.

في الختام، نؤكد أن أيرلندا ستبقى مؤيدة للجهود التي يبذلها الأمين العام في كوسوفو.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد غينو، على إبلاغه المجلس بمستجدات الحالة في الميدان. ونطلب منه أن ينقل لجميع الموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولأفراد قوة كوسوفو تأييدنا للعمل الذي يضطلعون به.

سأركز في بياني اليوم، على ثلاثة مجالات خططت أصلا لتناولها، بالإضافة إلى مجال آخر أرى أنه يتعين علي إضافته في ضوء ما قاله الآخرون. المجالات الثلاثة الأولى هي المشاكل الأمنية، وإجراء الانتخابات، وخطة السلام التي تقترحها سلطات بلغراد.

فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية، يتعين علينا، مثلما قيل، أن ندين الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة، الذين يقدمون خدمات غير مشروطة للسكان المحليين، مثلهم في ذلك مثل العاملين في شتى الوكالات الإنسانية، وينبغي لجميع العناصر الفاعلة في هذا الصراع أن تفهم ذلك وتتقيد به. وينبغي احترام حقوق الأقليات كافة؛ كما تنص على ذلك القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن. وإننا نكرر مناشدتنا للأطراف بالامتثال لهذه الأحكام.

لقد أسفرت الجهود التي بذلتها قوة كوسوفو للتحكم في الهجمات التي يشنها المتطرفون الألبان انطلاقا من منطقة الأمان في جنوب صربيا عن تحقيق نتائج ناجحة، كما يتضح من عدد المحتجزين والأسلحة المصادرة وانخفاض عدد الهجمات العنيفة: والواضح أن الحالة في المنطقة ما زالت متوترة، وما برحت بالتالي تبعث على قلق المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نترك وادي بريسيفو – الذي أنشئت المنطقة الأمنية فيه لإيجاد حل للمشكلة – يتحول إلى مشكلة أكبر للمنطقة.

وفي اعتقادي أننا نتفق جميعا على أنه يتعين إجراء انتخابات عامة في كوسوفو. وما نختلف حوله هو متى تجرى الانتخابات وكيف تجرى ولماذا تجرى. وليس من الواضح تماما ما هي الهيئات التي ستنتخب وما هي وظائفها. وحتى يتم توضيح ذلك فلا يمكن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحديد موعد لإجراء الانتخابات.

وإذا انتقلنا إلى مبادرة السلام التي عرضها نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا السيد كوفتش في الأسبوع الماضي، فإننا نرى أن اقتراح إشراك السكان الألبان في السعي لإيجاد حل نهائي لجنوب صربيا قد يكون الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل تفاوضي. ونحن ندرك أن عددا من العناصر ما زال يتعين التفاوض بشأنها بين

الأطـراف، ويحدونـا الأمــل أن نتوصــل إلى اتفــاق بأســرع ما يمكن حتى يتسنى القضاء على كل أشكال العنف في وادي بريسيفو نهائيا. وإذا رأت الأطـراف أن المجتمـع الـدولي يتعـين عليـه أن يســاعد في هــذه العمليــة، فنحــن علــى اســتعداد للمساعدة، وإذا رأت، من ناحية أخرى، أن علينا أن نكون مجرد مراقبين، فسنفعل ذلك أيضا.

لقد قلت في ١٨ كانون الثـاني/ينـاير، في الجلسـة الـتي عقدها مجلس الأمن لمناقشة هذا البند:

''إن شــرعية مجلــس الأمــن والأمــم المتحــدة وهيبتهما هي على المحك الآن، إلى حـد بعيـد، عندمـا يتعلــق الأمــر بفعاليــة المحكمــة الجنائيــة الدوليــة ليوغوسـلافيا السـابقة وموظفيـها، وفضـلا عــن ذلــك فـإن سـلامة القـانون الجنـائي الـدولي هـي أيضـا علـى المحك''. (S/PV.4258، ص ٢٨)

واليـوم، أود - بـل يجـب علـي في المواقـع - أن أختتــم بيـاني بتعليـق عـن نفـس الموضـوع: المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسلافيا السابقة. لقد أشار السفير لافروف سفير الاتحـاد الروسي إلى المحكمة، وبالذات إلى السيدة كارلا دل بونتي.

إنـني أعـرف السـيدة دل بونـتي منـذ أن كـانت مدعيـا عامـا في كولومبيـا وكـانت هـي تشـغل نفــس المنصــب في سويسرا. وأنا أعـرف مـدى التزامـها، ومـدى تمسـكها بـالقيم واحترامـها لسيادة القـانون. ولسـت أهـدف إلى الدفـاع عنـها اليـوم؛ فستتاح لنـا فرصـة أخـرى لتقييـم عمـل المحكمـة. كمـا لا أود أن أخـوض في التفــاصيل المتعلقـة بالحالـة المحـددة الـتي أشـار إليـها السـفير لافـروف، عندمـا وصـف ملخـص التقريــر المتعلـق بـالموضوع الـذي أشـار إليــه بأنــه ''غــير مقبــول'' و ''سـري للغايـة'' (انظـر أعـلاه)، وعندمـا قـال إن التقريــر الكامل وحده هو الذي يفي بـالغرض. أود فقـط أن أقـول إن إقامة العدل مهمة بالغة الصعوبة ومحفوفة بالمخـاطر. ولكنـها محكومة ببعض القواعد المقدسة، وتتمثل إحدى هـذه القواعـد في التزام التحفظ وعـدم الإعـلان عـن أي شـيء أو إفشـاء أي دليـل للإثبـات مـن شـأنه التأثـير علـى سـير التحقيقــات أو الإضـرار بهـا، ومـن ثم يـؤدي إضعـاف المحكمـة ذاتهـا - الأمـر الذي يتعارض في رأيي مـع مـا ينبغـي لمجلس الأمـن أن يفعلـه. وكما قلت في ١٨ كانون الثاني/يناير:

''هذا ما يجعلنا نـرى أن مجلـس الأمـن ينبغـي أن يبـذل كـل مـا في وسـعه لضمـان تحقيقنــا للـهدف الـذي أنشـئت المحكمـة مـن أجلـه''. (S/PV/4258، ص ٢٨)

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحـوا لي أن أنضـم إلى غـيري في شـكر وكيـل الأمـين العـام السـيد غينـو، للإحاطة الإعلامية الممتـازة الـتي قدمـها. وأؤكـد مـرة أخرى دعـم النرويج التام للممثـل الخـاص للأمـين العـام السـيد هـانس هيكـراب، وللأولويـات الأساسية الــتي حددهـا لكـي تبذل بعثة الأمم المتحدة مزيدا من الجهد بشأنها تنفيـذا للقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إننـا نؤيـد الجـهود الـتي يبذلهـا الممثـل الخـاص للأمـين العام للإعداد للانتخابـات الـتي ستجرى في جميـع أنحـاء إقليـم كوسـوفو. إلا أن الانتخابـات يجـب ألا تجـري إلا عندمـا تلـبى جميع المتطلبـات الضروريـة. فـإجراء انتخابـات لجمعيـة نيابيـة للإقليـم بأسـره قبـل الأوان، أو انتخابـات لم يمـهد لإجرائـها بشـكل جيـد، يـهدد بتقويـض الاسـتقرار الـذي عملنـا علـى دعمه. ومن بين الخطوات التي يلزم اتخاذها تحديد دور ومـهام الجمعية النيابية للإقليم. وسيكون من الضروري للغايـة أيضـا، لدى تحديد إطار لهذه الانتخابات، كفالة الترتيبات التي تيسـر مشاركة الأقليات وتسمح لمصالحهم المشروعة بـأن تمثل علـى النحو الواجب.

وتتفق النرويج على أن هناك أولوية أخرى ينبغي أن تتمثل في تعزيز إنفاذ القانون والأحكام القضائية. وينبغي كبح العنف العرقي ومكافحة انتشار الأعمال الإجرامية. والافتقار إلى ثقة الجمهور في إنفاذ القانون ووكالات الإنفاذ وفي النظام القضائي يجعل هذه المهمة مهمة ملحة.

ونقدر أيضا تشديد السيد هيكراب على إقامة علاقة عمل جيدة مع السلطات اليوغوسلافية، وستتيح هذه العلاقة إجراء مشاورات بشأن جميع المسائل الأساسية المتصلة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك صياغة إطار لإجراء انتخابات ولجمعية نيابية للأقاليم.

إننا قلقون للغاية إزاء التصاعد الحديث في التوتر والمصادمات العنيفة في متروفيتشا، والتي تؤكد على الحاجة إلى جهود إضافية لبناء الثقة. يجب على زعماء صرب كوسوفو وألبان كوسوفو أن يتحملوا مسؤولية أكبر عن منع المزيد من تصعيد العنف. ولا بد من إدانة أية هجمات على الموظفين الدوليين أو الأقليات بأشد لهجة.

وما زالت التطورات في وادي بريسيفو تشكل مصدرا للقلق الشديد. ويهدد الوضع المتوتر في تلك المنطقة بأن يجعل منها بؤرة الصراع القادمة في البلقان، وبما لذلك من عواقب محتملة ليس على صربيا فحسب بل أيضا على إقليم كوسوفو وكذلك على البلدان المجاورة. ومع حلول الربيع قد يتصاعد التوتر بسهولة إلى أكثر من ذلك. ولذلك من الأهمية القصوى أن تتم الآن معالجة الأزمة.

لقد اتخذت السلطات في بلغراد نهجا بناء تجاه الوضع في جنوب صربيا. وترحب النرويج بوضع خطة شاملة حول كيفية معالجة الأزمة، مثلما نوقشت مؤخرا في الحكومتين الصربية والاتحادية.

وتتطلب خطورة الوضع على أرض الواقع التنفيذ السريع للخطة. والحوار الذي دار بين السلطات الصربية والزعماء الألبان العرقيين في جنوب صربيا كان خطوة أولى مشجعة في هذا الصدد. وبالرغم من الأهمية الملحة للبدء في المزيد من تدابير بناء الثقة، نرى أنه من الأهمية أيضا تقديم المساعدة الدولية، كما طلبتها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبدون تأخير. ومع التنفيذ الدقيق والسريع، والمشاركة البناءة لجميع الأطراف المعنية، والمساعدة الدولية الملائمة، سوف تسهم الخطة في خفض التوتر في المنطقة.

ولا بد أن تعزز قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة جهودهما بدرجة أكبر من أجل كبح جماح انتهاكات منطقة السلامة البرية. وينبغي تنفيذ ذلك بتعاون وثيق مع سلطات بلغراد. وفي الوقت ذاته يجب إثناء الزعماء الألبان المحليين عن تقديم الدعم العلني أو المستتر للجماعات المسلحة.

دعوني أختتم كلمتي بالإعراب عن كامل تأييد النرويج للعمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن ولايتها تشمل أيضا كوسوفو، ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف المعنية سوف تقدم لها التعاون الكامل.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد بلادي في شكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية التفصيلية حول الوضع في كوسوفو. ومن الأهمية أن يبقى مجلس الأمن مطلعا بشكل كامل على المشاكل والأعمال المتخذة لتخفيف حدتها.

وما زال العديد من الشواغل التي أعرب عنها وفد بلادي في اجتماع ١٨ كانون الثاني/يناير تشغلنا بشكل خاص، لا سيما الأوضاع في وادي بريسيفو، ومؤخرا في متروفيتشا. إننا نحث الأطراف المعنية على وضع حد لدورة العنف هذه. فبدون حل لهذه المشاكل سيكون الأمل في السلام والمصالحة في كوسوفو ضعيفا.

ونحن قلقون أيضا إزاء احتمال زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ونرحب بالمعلومات التي قدمها السيد غينو حول الأعمال التي تقوم بها قوة كوسوفو، وهي أعمال تحظى بكامل تأييدنا. كذلك يسعدنا أن نسمع عن تدابير بناء الثقة التي تقوم بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويقدم وفد بلادي تأييده الكامل لهذه التدابير.

الاندلاع الأخير للعنف في متروفيتشا يسبب القلق البالغ لوفد بلادي، والاعتداءات على حفظة سلام الأمم المتحدة تمثل تطورا مخيفا. ونحن قلقون من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أجبرت على سحب موظفيها من جنوب متروفيتشا. ويولي وفدنا اهتماما كبيرا لدور المفوضية، وتتحمل جميع الأطراف المسؤولية عن ضمان تسهيل عملها بدون عراقيل. إننا نرحب بالإعلان الذي وقَّع عليه زعماء ألبان كوسوفو والذي يرمي إلى إعادة الهدوء إلى المنطقة. إن لدورهم أهمية قصوى بالنسبة لعملية السلام والمصالحة.

ولقد تناول وفد بلادي في السابق حالة الاتجار بالأشخاص. ولقد أسعدنا أن نسمع عن التنظيم الذي أصدرته بعثة الإدارة المؤقتة وجعل من الاتجار بالأشخاص جريمة عقوبتها السجن. وننوه بأنه صدر مؤخرا أول حكم إدانة بالاتجار بالنساء في كوسوفو. ونحن نتفق على أن الحكم يبعث برسالة قوية إلى من يشترون ويبيعون الكائنات البشرية من أجل الربح، نقول لهم إن المحاكم سوف تدعم الشرطة بعقوبات قوية.

ونحن قلقون أيضا إزاء الأنباء التي تفيد بتزايد استخدام المخدرات في كوسوفو، وننوه بجهود بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو في التعامل مع هذه الحالة.

ويواصل وفد بلادي تأكيده على أنه ما لم تتم معالجة قضية الأشخاص المحتجزين والمفقودين، سيكون من الصعب تحقيق السلام والمصالحة في كوسوفو. ونأمل أن يتحقق تقدم في هذا المجال في المستقبل القريب. ونلاحظ أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام قال إن هذه المسألة تتصدر قائمة أولوياته. ونأمل أن يؤدي التعاون بين بلغراد وبعثة الإدارة المؤقتة إلى حل لهذه المشكلة. ونحث بعثة الإدارة المؤقتة على مواصلة معالجة هذه الحالة. وينبغي أن يساعد تعزيز الاتصال مع السلطات في بلغراد على حل هذه المشكلة، ويحث وفدي على مناشدة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشمول هؤلاء المحتجزين بقانون العفو أو إطلاق سراحهم بمقتضى مرسوم رئاسي. ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على أن أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن تشكل الأساس لعمل بعثة الإدارة المؤقتة وأنه يجب تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا.

إننا نواصل دعمنا لعمل بعثة الإدارة المؤقتة بينما تعمل بالتعاون مع شعب كوسوفو لتحضير الإقليم للحكم الذاتي الكبير. ونعتقد أنه لا بد من المتابعة النشيطة لعملية تعريف الحكم الذاتي واستحداث مؤسسات الحكم الذاتي، بحيث يشارك شعب كوسوفو بدرجة أكبر في المسؤولية عن إدارة الإقليم. وفي الوقت الذي تصيغ فيه بعثة الإدارة المؤقتة الإطار القانوني لكوسوفو، نحث على أن يتم في هذا الإطار تعريف الحكم الذاتي بوضوح قبل إجراء انتخابات على مستوى الإقليم كله، وبذلك تُبعد القضية عن بؤرة التركيز في الحملة الانتخابية ويُزال أي تشويش لمعناه في فترة ما بعد الانتخابات.

إننا نؤيد إقامة هيئات فعالة لإنفاذ القوانين وسلطة قضائية فعالة ضمن الأولويات الأربع لبعثة الإدارة المؤقتة. وكما قلنا في السابق، من غير الممكن تحقيق السلام والمصالحة بدون سلطة قضائية ترسي العدالة بدون خوف أو محاباة.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها إلينا السيد غينو.

من الواضح أن الوضع في كوسوفو اليوم لم يشهد أي تغيير كبير منذ أن أحيط المجلس علما آخر مرة قبل أسبوعين. ونلاحظ بقلق أن العنف مستمر، وأن أسوأ حالاته هي أحداث متروفيتشا التي أصيب فيها عدد من حفظة سلام الأمم المتحدة بجروح. ولسنا في حاجة إلى التشديد على أن المهمة الأولى والرئيسية أمام بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو هي كبح جماح العنف بكل أنواعه بحيث يمكن لعملية بناء السلام أن تستمر.

ونحيي بعثة الإدارة المؤقتة على الخطة الشاملة التي تقوم بتنفيذها من أجل استعادة السلام والوضع الطبيعي في كوسوفو. ونود التأكيد مجددا على أن مصير الكوسوفيين لا يمكن أن يكون سوى التعايش فيما بين الطوائف المتعددة.

ونشدد على ضرورة أن تكفل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إتاحة الفرصة لكل المجموعات العرقية في كوسوفو، للمشاركة في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقترحة. وفي هذا الصدد، فإن فتح مكتب للبعثة في بلغراد يكتسب أهمية قصوى، لأن ذلك من شأنه أن يسهل على الصرب المكرهين في الوقت الحالي على عدم مغادرة منازلهم في كوسوفو، أن يشاركوا في الانتخابات. ومن المهم أيضا أن تتخذ السلطات القانونية والإدارية في كوسوفو ما يلزم لضمان تمثيل كل المجموعات العرقية.

وأخيرا، نحث السلطات الصربية على الإفراج عن جميع السجناء الألبان الذين ما زالوا محتجزين في السجون الصربية. وإصدار عفو عام في هذا الصدد يمكن أن يكون جد مفيد في إرساء الوئام بين مختلف الأعراق.

ووفد بلادي يؤيد تمام التأييد العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في سبيل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالعربية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تونس.

أود، في مستهل كلمتي هذه، أن أتقدم بالشكر إلى السيد غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته المفصلة والمفيدة بشأن الحالة في كوسوفو.

إن ما تشهده منطقة البلقان من تطورات هامة خلال الأشهر الأخيرة، والتي تتمثل، بالخصوص، في تواجد إرادة سياسية واضحة لتخطي العقبات والتوصل إلى حل نهائي وشامل، يفتح أمام جميع الأطراف آفاقا جديدة مشجعة، ويملي على المجموعة الدولية مسايرة هذه الإرادة، وتوظيفها من أجل إحلال السلام في المنطقة، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة منها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وإننا، إذ نعبِّر عن انشغالنا لتواصل أعمال العنف في وادي بريسيفو وكامل المنطقة الآمنة، لما قد تنجر عن هذه الأعمال من انعكاسات سلبية تخل بالأمن والاستقرار، وتقوض مجهودات المجموعة الدولية في المنطقة، نعرب في الوقت ذاته عن تفاؤلنا للمسار الذي توخته سلطات بلغراد من أجل تطويق هذه الأزمة عن طريق التفاوض السياسي، وإرساء خطة سلمية للحفاظ على حقوق ذوي العرق الألباني، وتحسين ظروفهم المعيشية، مما يساهم في إدماجهم في الدورة الاقتصادية، ويساعد على تطبيع الوضع في المنطقة.

أما عن الوضع داخل كوسوفو، فسأقتصر في تعليقاتي على أربع ملاحظات ذات أهمية.

أولا، إن من أوكد الأولويات في كوسوفو معالجة الأسباب العميقة للعنف السائد. فبالرغم من التحسن الملحوظ في المنطقة، لا تزال أسباب التوتر وعدم الاستقرار

واضحة. وفي نظرنا لا يمكن تجاوز هذا الوضع دون تحقيق مصالحة دائمة بين الطوائف العرقية، تضمن تعايشها في أمن وسلام، وتوجه اهتماماتها نحو مستقبل أفضل.

ثانيا، نعتقد أنه لا يمكن أن تتحقق هذه المصالحة دون أن تتوفر لها الأسباب الموضوعية؛ وذلك بوجود حل شامل ونهائي لمسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين، خاصة بعد تعيين السفير أمنيوس مبعوثا خاصا للأشخاص المحرومين من الحرية. كما لا بد من العمل على عودة اللاجئين والمشردين، بتيسير عودتهم وترتيبها بما يضمن سلامتهم ويوفر لهم أسباب الاستقرار والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثا، إن مقولة العالم التونسي ابن خلدون، مبتكر علم الاجتماع، بأن العدل هو أساس العمران تنطبق تماما على الوضع في كوسوفو. فالقضاء النزيه من شأنه أن يعزز شعور السكان كافة بالأمن والطمأنينة، ويساهم في تطبيع الوضع في كوسوفو. ومن هذا المنطلق، نحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة جهودها الرامية إلى إصلاح النظام القضائي، من أجل التطبيق الفعلي والنزيه وغير التمييزي للقوانين.

رابعا، إن الانتخابات العامة المزمع عقدها على المدى القريب، تمثل مرحلة هامة من مراحل وضع خطة عملية لتطبيق نظام الحكم الذاتي الواسع النطاق المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). لذلك وجب الاستعداد لهذه الانتخابات بجدية في إطار قانوني واضح، لكفالة إشراك السكان كافة في جو من الأمن مع احترام اختلافاتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أدعو ممثل السويد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالفرنسية): أتوجه بالشكر الصادق لجان - ماري غينو على مساهمته القيِّمة.

(تكلم بالانكليزية)

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي: إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وبادئ ذي بدء، يود الاتحاد الأوروبي أن يتعهد بتقديم دعمه الكامل للسيد هانس هيكراب، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو، وهو يسعى للتصدي للتحديات الباقية فيها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي تم إحرازه في كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كما يعرب عن تأييده الكامل لمواصلة الممثل الخاص الجديد للأمين العام بذل جهوده من أجل إقامة مؤسسات ديمقراطية للحكم الذاتي في كوسوفو تمهيدا لمنح شعب كوسوفو قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي، وفقا للقرار المذكور. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لإنشاء إطار قانوني وإداري تجرى من خلاله الانتخابات على نطاق كوسوفو بأسرها، وذلك بهدف إنشاء هيئة من النواب المنتخبين ديمقراطيا الممثلين لجميع الطوائف الوطنية. وسوف تُدخل مشاركة سكان كوسوفو في تشكيل مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عنصرا هاما من المساءلة وهي أمر ضروري لأمن واستقرار المنطقة برمتها على الأجل الطويل.

ويرى الاتحاد الأوروبي ضرورة اتخاذ خطوات معينة قبل أن يتسنى إجراء الانتخابات. وتشمل هذه الخطوات تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البلدية، والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء تسجيل جديد وشامل للناخبين، وتحديد ولاية وتكوين مجلس عموم كوسوفو، فضلا عن المؤسسات الأخرى المتعلقة بكوسوفو بكاملها. وتتسم مشاركة جميع الفئات الإثنية في الانتخابات بأهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تقديم الدعم للعملية الانتخابية واستخدام نفوذها لضمان مشاركة أبناء كوسوفو من الصرب في هذه العملية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود المبذولة لزيادة الحوار والتعاون فيما بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبين المؤسسات ذات الصلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويعرب عن ترحيبه للتقدم المحرز على الصعيد الديمقراطي في ذلك البلد وفي صربيا، وفي الآونة الأخيرة من خلال انتصار القوى الديمقراطية في الانتخابات التي أجريت خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يمكِّن هذا التقدم من الاضطلاع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية داخل نطاق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يمكن أيضا أن يسهم في التخفيف من حدة التوتر في كوسوفو وفي منطقة بريسيفو في جنوب صربيا.

وفي هذا الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي، السلطات اليوغوسلافية والصربية على إيجاد القنوات القانونية المناسبة للتعجيل بإطلاق سراح السجناء الألبان من أبناء كوسوفو وغيرهم من السجناء المحتجزين دون توجيه الاتهامات إليهم أو لأسباب سياسية، كما يحثها على تقديم بيان عن الأشخاص المفقودين من جميع الجهات. ومن شأن هذه التدابير أيضا أن تشكل مساهمة كبيرة صوب البدء في حوار بين ممثلي كوسوفو وبلغراد. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعوته للسلطات اليوغوسلافية/الصربية إلى الامتثال لما التزمت به من التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أما اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة العنف والنهوض بالحالة الأمنية لجميع من في كوسوفو فينبغي أن يظل في المقام الأول من الأولوية بالنسبة لكل من البعثة وقوة كوسوفو. ومن دواعي الأسف أن يستمر قتل الرجال والنساء والأطفال في كوسوفو بسبب خلفيتهم الإثنية وأن يشكل إعراب أبناء كوسوفو النشطين سياسيا عن آرائهم المعتدلة خطرا على سلامتهم.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة استخدام العنف كما يدين التطرف والقيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من صعوبة التعايش بين المجتمعات المحلية وأن يضر بالاستقرار الإقليمي. ويشجع الاتحاد الأوروبي في هذا السياق على القيام بمزيد من تدابير بناء الثقة بين مختلفة الطوائف الإثنية في كوسوفو ويعرب عن تأييده الكامل لحق جميع المشردين النازحين من كوسوفو في العودة إلى ديارهم بسلام وأمن وكرامة.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء اندلاع العنف مؤخرا في بلدة متروفيتشا. فمثل هذه الحوادث تعرض للخطر الشديد عملية بناء الثقة بين الطوائف الإثنية وتقوض الأنشطة التي يقوم بها أعضاء المجتمع الدولي العاملين لصالح شعب كوسوفو. وتفيد كوسوفو من الدعم الدولي الكبير المقدم على الأصعدة السياسي والعسكري والمالي، الرامي إلى تهيئة الظروف لتحقيق مستقبل يتسم بالسلام والرخاء. ويستلزم هذا الدعم التعاون الفعلي من جانب جميع مواطني كوسوفو وقادتهم.

ومن الجوانب الهامة في تعزيز الحالة الأمنية في كوسوفو خفض المستوى العام للسلوك الإجرامي وفرض

الاحترام لسيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، يخدم الآن في كوسوفو ما يزيد على ٨٠٠ فرد من الشرطة المدنية والقضاة والمدعين العامين من أبناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يدعم الاتحاد الأوروبي الأعمال التي تقوم بها مدرسة خدمة الشرطة في كوسوفو لتدريب الشرطة المحلية وإعداد مدربي الشرطة. يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسهم بما تتجاوز نسبته ٦٠ في المائة من أفراد قوة كوسوفو، التي لا تزال تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على الاستقرار والأمن في كوسوفو. ومن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشير إلى ما تتمتع به جهود المجتمع الدولي الرامية لتعزيز الأمن والاستقرار من دعم كبير من قِبَل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد، ومن جانب البلد المنتسب تركيا، وذلك على هيئة مساهمات بالجنود وأفراد الشرطة المدنية وغيرهم من المتخصصين في كل من قوة كوسوفو والبعثة.

ومن أولويات الاتحاد الأوروبي الأخرى الإسهام في تعمير كوسوفو وتنميتها الاقتصادية. ونظرا لكون الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد أكبر جهة مانحة واحدة تقدم المساعدة لكوسوفو، فإنه قد اعتمد زهاء ٩٠٠ مليون يورو للمعونة المتعلقة بالتعمير والمعونة الإنسانية منذ عام ١٩٩٨. وسوف يظل الاتحاد يتصدر الجهود المبذولة للإعمار في كوسوفو، بعد أن تعهد بتقديم ١٧٥ مليون يورو لهذا الغرض خلال عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد من المهم الاستمرار في تهيئة الأوضاع المواتية للتنمية الاقتصادية في كوسوفو وذلك بإنشاء هياكل اقتصادية صالحة ومتسمة بالكفاءة في مختلف المجالات بما فيها المجال الضريبي.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة أعمال العنف والأعمال غير المشروعة التي ترتكبها الجماعات الألبانية المسلحة في جنوب صربيا، ولا سيما في منطقة السلامة البرية، ويؤكد من جديد دعوته التي أعرب عنها في بيان رئيس مجلس الأمن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، للمطالبة بالكف الفوري والكامل عن العنف في تلك المنطقة. ويدعو الاتحاد جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس والاقتصار في تسوية أي خلافات قائمة على الحوار السلمي وحده. ويساور الاتحاد عظيم القلق إزاء ازدياد حالات التوتر في المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يعرقل ممر النقل سين، الذي يشكل أحد المنافذ الشمالية الرئيسية لبلدان منطقة البلقان. ويرحب الاتحاد بالتدابير المحددة التي اتخذتها كل من قوة كوسوفو والبعثة للتصدي لهذه المشكلة، بما في ذلك زيادة الاضطلاع بمراقبة خط الحدود الإدارية.

ويعرب الاتحاد أيضا عن ترحيبه بالتزام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالعمل على التوصل إلى تسوية سلمية ومراعاة أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق العسكري التقني، ويشجع على بذل الجهود للشروع في تدابير لبناء الثقة من أجل تثبيت الحالة في تلك المنطقة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تمتع الألبان الإثنيين في هذه المنطقة بحقوقهم المدنية واتخاذ خطوات ملموسة إزاء وضع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من اليوغوسلاف/الصرب فيها.

ومواصلة من الاتحاد لمساهمته في تحقيق الاستقرار للحالة، فهو ينظر حاليا في تعزيز وجود بعثته للمراقبة في المنطقة المتأثرة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا.

السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على الإحاطة التي قدمها.

وما زالت الحالة غير مرضية في كوسوفو وميتوهيا، وهي المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي من جمهورية صربيا التأسيسية اليوغوسلافية. ويعزى هذا بصفة أساسية إلى عدم تنفيذ الأحكام الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما ما يتعلق منها بضرورة تهيئة مناخ آمن وتوفير الحماية للصرب والآخرين من غير الألبان. وتوفر التهديدات المستمرة وأعمال العنف والهجمات المسلحة التي تشن على الصرب وغير الألبان المتبقين الذين يعيشون في بعض الجيوب دليلا واضحا على أنه لم يبذل ما فيه الكفاية لوضع حد لحالات التوتر ولإعادة الصرب المبعدين وتهيئة الظروف المناسبة للحياة المتعددة الأعراق في هذه المقاطعة الصربية الجنوبية.

ومشكلة كوسوفو وميتوهيا بالغة التعقيد. ولا يمكن حلها إلا من خلال التنفيذ المستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالتعاون مع السلطات المختصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا. أما المحاولات التي قد تبذل لحلها على نحو متعجل وغير مناسب فقد لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ومن الأمثلة على هذه المحاولات عقد ما يسمى بانتخابات عموم كوسوفو. ونرى أن هذه الانتخابات لا يمكن أن تكون حرة أو نزيهة أو ديمقراطية ما لم يتم تحديد دقيق للسلطات التي ستعقد الانتخابات من أجلها وتحديد لاختصاصات تلك السلطات، وما لم يتم تهيئة الظروف لعودة جميع المشردين على نحو آمن. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي التحضير للانتخابات بالتعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا.

ونعتبر أيضا أن من الضروري إيجاد حل عادل لجميع المحتجزين، والأشخاص المفقودين والمختطفين، وهو من شأنه أن يسهم في بناء الثقة المشتركة. وستعتمد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عما قريب قانونا جديدا للعفو العام، نأمل أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حل العديد من المسائل في هذا الميدان. غير أن مشكلة الصرب والأفراد الآخرين من غير الألبان الذين ظلوا مفقودين في كوسوفو وميتوهيا منذ انتشار قوة كوسوفو لا تزال قائمة. ونحن نطالب بإجراء تحقيق أقوى في مصيرهم.

وأود أن أكرر التأكيد على أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال ملتزمة بالتنفيذ المتسق لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو العسكري التقني، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. وهي مستعدة أيضا لإبرام اتفاق بشأن مركزهما في هذا الإقليم الصربي.

إن الحالة الصعبة والمتوترة في منطقة السلامة البرية، وفي بلديات بويانفيتش ومدفيديا وبريسيفو في جنوب صربيا، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تسبب أيضا قلقا بالغا لحكومتي. والطريقة التي تطورت بها الحالة في هذه المنطقة تظهر مدى خطورة الأمر على المنطقة كلها إن لم ينفذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا ومتسقا. وهذا أيضا سبب آخر لنتساءل عما إذا كان الأشخاص المسؤولون قد استخدموا جميع الفرص والسلطة المتاحة لهم للوفاء التام بمسؤولياتهم الناشئة عن ذلك القرار.

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استرعت انتباه مجلس الأمن مرات عديدة إلى أن الحالة في منطقة السلامة البرية في جنوب صربيا، التي تسببت فيها الجماعات المسلحة من المتطرفين والإرهابيين الألبان الذين يتسللون من كوسوفو وميتوهيا، غير مقبولة. فهذه الجماعات الألبانية المسلحة تهدد أرواح وأمن المواطنين المحليين، وحقوقهم الإنسانية الأساسية والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبالتالي السلم والأمن في المنطقة.

ولذا فإن من الضروري لمجلس الأمن أن يتخذ خطوات حازمة من أجل الوفاء بالمطالب الواردة في بيانه

الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي يدعو إلى إنهاء العنف عاجلا وبالكامل، وحل جماعات المتطرفين الألبان وانسحابهم الفوري من المنطقة ومن منطقة السلامة البرية على وجه الخصوص.

وقد اعتمدت جمهورية يوغوسلافيا وحكومتها مؤخرا خطة وبرنامجا لحل الأزمة الناتجة عن أنشطة جماعات الإرهابيين الألبان في بلديات بويانفيتش وبريسيفو ومدفيديا. وتشمل السمات الرئيسية لهذه الخطة حل الأزمة بالوسائل السلمية، بمشاركة ممثلي الطائفة الألبانية وبدعم المجتمع الدولي. والهدف هو حل هذه المشكلة بطريقة ديمقراطية وشفافة.

وتشمل الأهداف الرئيسية للخطة بسط سيادة الدولة وإقرار السلامة الإقليمية لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ذلك الجزء من الإقليم، والمحافظة على الطابع المتعدد الأعراق للمنطقة وإنمائه، واحترام الحقوق المدنية والإنسانية للطائفة الألبانية، وحماية المصالح الأساسية للصرب في المنطقة وممتلكاتهم الشخصية وأمنهم، وبناء مجتمع متعدد الأعراق قائم على الديمقراطية، مع التنمية الاقتصادية السليمة لبلديات بريسيفو وبويانفيتش ومديفيديا.

وتتوخى الخطة حلا يتكون من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، الجارية حاليا، وُجِّهت مناشدة إلى الطائفة الألبانية للتوصل إلى حل سلمي تشمل طلبا بعدم الاضطلاع بأي أعمال إرهابية حتى نهاية المفاوضات. والجيش والشرطة من جانبهما لن يقوما إلا بنشاط دفاعي حتى نهاية المفاوضات.

ويتوقع التوصل إلى الاتفاق على الحل في المرحلة الثانية. وهذه ستشمل الوقف النهائي والدائم لجميع أعمال الإرهاب، ونزع سلاح الإرهابيين وتفكيك هياكل دعمهم. وهذا سيتلوه انسحاب قوات الجيش والشرطة، بينما تبقى وحدات عادية مختلطة من الشرطة والجيش، بما في ذلك وحدات مراقبة الحدود. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف المناسبة لفتح الطرق المغلقة وتمكين الأشخاص المشردين من العودة بحرية. وكل الذين لم يشاركوا في أعمال عنف حتى نهاية هذه المرحلة لن يحاكموا. وقبل البدء في هذه المرحلة، سيكون ضروريا تقليص منطقة السلامة البرية أو إزالتها تماما، على أساس مقترحاتنا السابقة، التي نتوقع تفهم المجتمع الدولي لها.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، سيتم إحلال الأمن والسلم الكاملين في المنطقة، مما يمكن الطائفة الألبانية من الاندماج في النظم السياسية والاجتماعية ومن احترام حقوقهم الإنسانية، وفقا لأعلى المعايير الأوروبية. وسيعكس إدماج الألبان التكوين المحلي في مؤسسات الدولة، والاقتصاد والنشاط الاجتماعي. وهذا سيستتبع تمثيلا ملائما للطائفة الألبانية في المجالس التنفيذية للبلديات وفي حكومة صربيا، والقضاء على جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المزيد من السيطرة الفعالة من قبل الشرطة والهيئات الحكومية الأخرى والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المعترف بها بحرية الوصول لاختبار الحالة ميدانيا. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف الموائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وفقا للأولويات والمشاريع المتفق عليها.

وحكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا، باعتمادهما لهذه الخطة ودعوتهما للطائفة الألبانية في بلديات بويانفيتش ومدفيديا وبريسيفو إلى المفاوضات، تعهدتا بالتزام حاسم بتسوية الأزمة عن طريق الوسائل الديمقراطية. وإننا نقدر تقديرا كبيرا دعم المجتمع الدولي لهذا النهج.

ويتوقف الأمر الآن على الطائفة الألبانية لتوضح ما إذا كانت مستعدة حقا لقبول هذه الخطة. وإننا نؤكد أن من الضروري أن يبدأ الحوار بدون تأخير. إذ ستصبح الفرصة بمرور الزمن أقل فأقل لتسوية الأزمة بطريقة سلمية ودبلوماسية. وإذا لم يتحقق ذلك فإن المسؤولية ستقع على عاتق أفراد الطائفة الألبانية في جنوب صربيا، الأمر الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذه في الاعتبار. وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لا يمكن أن يكون صبرهما بلا نهاية، لأن الإبقاء على الحالة كما هي – سياسة الأمر الواقع – غير مقبولة إطلاقا.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسيد غينو ليرد على الأسئلة والتعليقات التي وجهت إليه.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): سأنقل إلى الممثل الخاص هيكراب وموظفيه الدعم الذي أعرب عنه حول هذه الطاولة لجهوده.

وأود أن أجيب على سؤال محدد فيما يتعلق بالأمن وجهه إليَّ ممثل المملكة المتحدة، خاصة فيما يتعلق بتوفير القضاة الدوليين.

إن إنشاء نظام قضائي في كوسوفو يبني الثقة حقا بين مختلف الطوائف هو أساس رئيسي. وهو يمثل لبنة في بناء أي سلام مستقر في تلك المنطقة من العالم. وقد شاهدنا أن القضاة الدوليين مفيدون للغاية في ذلك الشأن، ليس لأنهم يبعثون الإحساس بعدم المحاباة ويساعدون على توطيد ذلك الإحساس فحسب، ولكن أيضا لأنهم ييسرون للقضاة المحليين الذين يريدون أن يكونوا غير محابين أن يفعلوا ذلك وأن يقاوموا الضغوط التي يمكن أن تمارس عليهم.

وفي هذا الصدد، زدنا عدد القضاة الدوليين. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي لم يكن لدينا سوى ١٠ قضاة دوليين و٣ مدعين عامين دوليين. وكما ذكرت في إحاطتي، لدينا الآن ١٢ قاضيا و ٥ مدعين عامين، مما يعني أننا يمكن أن نغطي الأقاليم الخمسة في كوسوفو بحضور دولي في القضاء، وهو في غاية الأهمية.

وسنواصل إجراء مناقشات مع بعثة الأمم المتحدة لمعرفة ما إذا كان بوسعنا أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في تطوير وجود العدالة الدولية، نظرا لأنه لا بد من الحفاظ على توازن دقيق بين تمكين السلطات المحلية من إقامة العدل والوجود الدولي. فهذا توازن دقيق جدا. إلا أننا سنواصل مناقشاتنا مع البعثة لمعرفة ما إذا كان بوسعنا أن ندخل تحسينات ونذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. ونرحب بالعروض المقدمة من الدول الأعضاء لتقديم قضاة دوليين، نظرا لأن هذه مهمة صعبة جدا وحافلة بالتحديات. ونحن ممتنون جدا لجميع البلدان التي قدمت قضاة دوليين لإقامة العدل في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد غينو على هذه الإيضاحات التي قدمها إلينا.

ولا يوجد الآن أي متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.